المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ل م د في العلوم التجارية أو علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة:

- جعراوي خديجة

إشراف الأستاذة:

د:سوداني نادية

لجنـــــة المناقشـــــة:

الأستاذ: بلغالية فؤاد	رئيسا
الأستاذة: سوداني نادية	مقررا ومشرفا
الأستاذة:ديلمي هجيرة	ممتحنا

السنة الجامعيـــة:2015/2014م

كلمة شكر

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو

أتقدم بشكري للأستاذة **المشرفة** على قبولها الإشراف على هذا البحث وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة إن على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي.

كما أسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة، من قريب أو من بعيد، في إنجاز هذا العمل؛ وأخص بالذكر المساعدات التي قدمت لي من مكتبة تيسمسيلت.و من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تيسمسيلت.

كما لا أنسى كل من شجّعني بالكلمة الطيبة و الابتسامة و بالدعاء

إلى كل هؤلاء أقول

شكرا

خديجة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي العزيز الذي كان مصدر الهام وقوة لي

و إلى حبيبتي و نور عيني أمي

وإلى الكتكوتة دعاء نور الهناء و أية الشيماء

وإلى أخي وأخواتي.

و إلى كل من سعدني من قريب و بعيد وإلى

كل أصدقائي و صديقاتي.

خديجة

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	إستراتيجية المؤسسة	71

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول.	12
(1-2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل.	45
(2-2)	تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني	46
(3-2)	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات	47
(4-2)	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية	48
(5-2)	تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط.	52
(6-2)	تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب القطاعات النشاط.	54
(7-2)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات.	55
(8-2)	وضعية انجاز هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2005-2014	59
(1-3)	الملفات الممولة حسب القطاعات.	101
(2-3)	تطور الملفات الممولة من طرف هذه الوكالة للفترة 1998-2014.	102

الملخص

الملخص:

لقد برزت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في وقتنا الحالي، وهذا نظرا لأهميتها الاقتصادية و الاجتماعية و دورها الفعال في تلبية حاجات المجتمع، وتوفير مناصب شغل و جذب تعبئة المدخرات لذلك يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأولوية ، ومن خلال ما تم عرضه عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و السياسات التي اتخذها كآلية دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويمكن القول أن الإستراتيجية التي اتخذها الجزائر في سبل دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و الموسطة التي أعطت ثمارها إلى حد ما، و هذا ما ترجمته الإحصائيات التي أبدت التطور الايجابي لمساهمة هذه المؤسسات في سبل تحقيق النقاط الأساسية التي تقف عندها المؤسسات و هي معدلات المساهمة في التشغيل و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد اتخذت عدة استراتيجيات لتطويرها منها، إستراتجية التأهيل و التدويل و إقامة شراكات مع دول الخارج، من أجل تفادي أهم العقبات التي تعاني منها، أما من خلال دراستنا للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، فهي بدورها تقدم الدعم المالي و غيرها لأصحاب المشاريع الاستثمارية من أجل خلق مؤسسات لتوفير مناصب شغل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإستراتيجية.

Résumé:

Je pensais l'importance des PME dans le temps présent, et ce en raison de leur importance économique rôle, social et efficaces pour répondre aux besoins de la communauté, en créant des emplois et d'attirer de mobilisation de l'épargne afin dispose le secteur de la petite entreprise et de priorité moyenne, et à travers ce qui a été introduit pour les petites entreprises et en Algérie et les politiques prises comme un mécanisme à moyen et à soutenir et à développer les PME qui, on peut dire que la stratégie adoptée par l'Algérie sur les moyens de soutenir et de promotion des petites entreprises et Amoosth qui ont donné du fruit dans la mesure où, et qui est ce qui traduit des statistiques qui ont montré un développement positif cette contribution institutions dans les moyens d'atteindre les points clés qui se dressent alors les institutions et contribuent à l'opération et à la promotion des exportations en dehors des taux du secteur des hydrocarbures, a pris plusieurs stratégies pour les développer, la stratégie, de la formation et de l'internationalisation et l'établissement de partenariats avec les pays à l'étranger, afin d'éviter les principaux obstacles auxquels ils sont confrontés, L'étude réalisée par l'Agence nationale pour le soutien de l'emploi des jeunes, à leur tour fournir un soutien financier et autre aux propriétaires de projets d'investissement dans le but de créer des institutions pour fournir des emplois.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, stratégiques.

الفهرس

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الملخص	VII
فهرس المحتويات	IX
قائمة الأشكال و الجداول	XIII
المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول:مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	01
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	03
المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	03
المطلب الثاني:أهمية تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	08
المطلب الثالث:خصائص و مميزات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	13
المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية انشائها	17
المطلب الأول: أهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثاني:الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	21
المطلب الثالث: المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	23
المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	28
المطلب الأول:مصادر التمويل داخل المؤسسة.	28
المطلب الثاني:مصادر التمويل الخارجية	30
المطلب الثالث:مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	31
خاتمة الفصل	37
الفصل الثاني:واقع و طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	38
مقدمة الفصل	39
المبحث الأول:مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	40

المطلب الأول:نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	40
المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني	45
المطلب الثالث:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	49
المبحث الثاني: طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	52
المطلب الأول:واقع التطور للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	52
المطلب الثاني:برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من (2000-2014).	56
المطلب الثالث:استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	60
المبحث الثالث:مظاهر التسيير الاستراتيجي لدى المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر	66
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية و عناصرها.	66
المطلب الثاني: تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70
المطلب الثالث: الهيئات المدعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	73
خاتمة الفصل	80
الفصل الثالث:دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب لولاية تيسمسيلت	81
مقدمة الفصل	82
المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	83
المطلب الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	83
المطلب الثاني:مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	84
المطلب الثالث:هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	85
المبحث الثاني: المساهمات المالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	92
المطلب الأول: إيرادات و نفقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	92
المطلب الثاني: الصندوق المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع	94

المطلب الثالث:أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة.	95
المبحث الثالث:حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تطورها و مكونات دراسة الجدوى الخاصة بها.	99
المطلب الأول:مكونات دراسة الجدوى للمشاريع الممولة من طرفANSEJ	99
المطلب الثاني:الملفات الممولة حسب القطاعات لوكالة تيسمسيلت:	101
المطلب الثالث: تطور المشاريع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة 1998-2014.	102
خاتمة الفصل	106
الخاتمة العامة	108
المصادر و المراجع	113

مقدمة

مقدمة عامة:

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحولات و تطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة التكتلات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى مختلف الاندماجات الحاصلة بين المؤسسات الكبيرة في العالم الصناعي مما أدى برجال لأعمال و السياسات التنموية إلى دعم النمو لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة و النامية على سواء فأصبح دعم هذا القطاع توجيها اقتصاديا عالميا ،خاصة و أن هذا التوجه يحمل في طياته مضامين ايجابية لجميع الدول و بصورة خاصة الدول النامية التي تبحث عن أدوات تنموية جديدة لمواجهة التحديات .

لقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا قدرتها على مكافحة البطالة و الفقر و تحقيق النمو على المستويين المحلي و العالمي و مدى قدرتها على التأقلم السريع مع التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم اليوم ، و الجزائر كمثلها من الدول التي سعت منذ الاستقلال إلى دفع عجلة النمو وتحقيق الاستقرار، و التوازن التي تتكيف مع الإمكانيات و استراتيجيات الصناعات و أقطاب النمو التي عجزت على تحقيق الأهداف المرجوة منها،و ذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات، أما فيما يخص الجزائر فقد قامت كغيرها من الدول بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات القليلة الماضية من خلال، وضع جملة من السياسات و الإجراءات التشجيعية، فكل المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر تبين و تؤكد أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع إستراتيجيات سليمة و أفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج و الارتباط الاقتصادي و التجاري العالمي أوسع نطاقا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تعد مجرد فكرة إنما هي أكثر واقعية، و اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جسد بغية لخلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تقرضها التعاملات الاقتصادية، غير أن دعم الدولة غير كاف لتطوير و ترقية هذا القطاع ما لم تتوفر هذه نفسها على رؤية إستراتيجية في إدارتها و منه نطرح الإشكالية التالية:

-فيما تتمثل إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قي الجزائر؟

وتتمثل **الأسئلة الفرعية** في ما يلي:

- هل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، حتى يستحق كل هذه العناية ؟

-ما هي الاستراتيجيات و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وما هو تأثيرها على ظهور و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-هل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأثيرا في تشغيل الشباب و الحد من تخفيض نسبة البطالة؟

- **فرضيات الدراسة:** للايجابية على الأسئلة الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية:

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها.

-أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.

-الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وسيلة لتخفيف نسبة البطالة.

-أسباب اختيار الموضوع:إن اختيار هذا الموضوع يرجع للأسباب التالية:

-تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

-يعتبر التفكير الاستراتيجي إحدى أدوات الفعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة على مستوى مختلف دول العالم.

-محاولة إجراء تقييم الاستراتيجيات في ترقية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي اعنت بتطوير هذه الأخيرة و تحديد عوامل الفشل و النجاح.

-أهمية الدراسة :تتمثل أهمية البحث في تقديم مختلف الأفاق النظرية و التطبيقية من حيث دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و متوسطة.

-الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الارتقاء بالاقتصاديات الدول المتقدمة و النامية.

-الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-التطور الحاصل لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل اقتصاد مزدهر.

-إبراز أهمية و فعالية استراتيجيات دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و نجاح قطاعها

-أهداف الدراسة:يهدف البحث إلى إظهار مكانة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية و المتقدمة و ما تحققه من تطور في جميع الميادين

- محاولة التوصل إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية.

-معرفة الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-توضيح كيفية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الاستراتيجيات المتبعة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

-الدراسات السابقة: وتتمثل فيما يلي:

1- دراسة عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستر معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

2-دراسة زويتة محمد صالح-اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

حدود الدراسة :وتتمثل في:

- **الحدود المكانية:** تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية تيسمسيلت، في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ .

-**الحدود الرمانية** :تمت دراسة هذا الموضوع في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة تقدر بشهر

-**صعوبات الدراسة** : منها:

صعوبة الحصول على المعلومات الكاملة وذالك بالامتناع عن منح المعلومات المتعلقة بالموضوع.

-**منهج الدراسة**:للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الأسلوب الاستقرائي للاستعراض ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والقوانين والتشريعات الخاصة بها، ودور الاستراتيجيات المتبعة لتطويرها.

- **تقسيمات البحث**:لتحقيق أهداف البحث و التوصل إلى نتائج والتوصيات، قسمنا هذا البحث من ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتكون من ثلاثة مباحث و كل مبحث إلى ثلاثة مطالب.

الفصل الثاني:واقع و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و يتكون من ثلاثة مباحث و كل مبحث إلى ثلاثة مطالب .

الفصل الثالث: تمثل في دراسة ميدانية ، حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بولاية تيسمسيلت، تكون أيضا من ثلاثة مباحث و كل مبحث إلى ثلاثة مطالب و في الأخير من خاتمة.

الفصل الأول

مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

توطئة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين أهم ركائز اقتصاديات الدول، ولهذا نشأت صعوبة في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا باختلاف العديد من الاعتبارات و كذلك الاختلاف الظاهر بين خصائص الدول.

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص و السمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى و قد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة في اقتصاديات الدول، و بالرغم من هذه الخصائص التي تمتاز بها هذه المؤسسات إلا أن ذلك لم يشفع بها للحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بعض السياسات التي تحفز عن تحقيقها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، بحيث تعتبر هذه المؤسسات دورا مهما في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية. إلا أنها تعاني من مشاكل و معوقات خاصة بالتمويل، حتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنموي المرجو في مختلف البلدان المتقدمة و النامية، لابد عليها من مواجهة العقبات التي تعترض لها، وتتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها و استمرار نشاطها وعدم مقدرتهم على توفير الضمانات الكافية التي تشترطها البنوك لتقديم التمويل اللازم لها، هذا إضافة إلى مصادرها الداخلية إذن مشكل التمويل يعد واحد من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فأصحابها عادة ما يكون من المهنيين الصغار لا تتوفر لديهم مدخرات مالية كافية التي تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما لا توجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول على قروض، لقد قسمنا بحثنا إلى ثلاث مباحث و هي:

-المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-المبحث الثاني:أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيفية انشائها.

-المبحث الثالث:تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية و المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمعظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء رغم الصعوبات التي تواجهها و العراقيل إلا أنها تبقى من أهم المجالات التي تعتمد عليها اقتصاديات هذه الدول ومن هذا المنطلق يهدف المبحث إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يثير مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفا[1] واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و منها تمثل هذه المؤسسات وحدات غير متجانسة و متنوعة وهذا ما يفسر تعدد المفاهيم المعطاة لها،[2] إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو عامل أساسي لوضع سياسات و تشريعات و خدمات جيدة لهذا القطاع،[3] وذلك لان الحكم على مشروع بكونه صغيرا أو متوسطا أو كبيرا تحكمه عدة ضوابط ومعايير و يتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي تعمل فيها المؤسسات و البيئة المحيطة به و مرحلة تطور المجتمع و أعرافه و تقاليده.

يعرف جميع الدارسين و الباحثين في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصعوبة وضع الحدود الفاصلة التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الكبيرة و التي تطرح إشكالا مهما لدى الدراسة وهذا لتوفر مجموعة من التعاريف التي تعيق توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يوافق جميع الدول و الأنشطة ،أهم هذه الأسباب ما يلي:[4]

أولا-اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول: حيث تتميز الدولة المتطورة بدرجة نمو اقتصادي عالية و متزايدة كما تتمتع بتكنولوجيا جد صناعية جد متطورة، أما الدول المتخلفة فتتميز بدرجة نمو اقتصادي بدرجة بطئ و متذبذب و اقتصاد هش و ضعيف، لهذا فالمؤسسة التي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة في دول المتطورة كالو.م.أ أو فرنسا يمكن أن تصنف كمؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول النامية مثل الجزائر أو مصر، و هذا

---

[1] ليث عبد الله القهيوي -**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية** -دار الحامد لنشر و التوزيع-الاردن-طبعة الحلاوة، ص، 14-19.

[2] بن موسى بشير:**إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كآلية لدعم التنمية المستدامة على مستوى التشغيل و البيئة**، ملتقى وطني حول:واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،يومي 05-06 ماي 2013 جامعة الوادي ص03.

[3] مسعداوي يوسف، **التجارب الدولية في مجال تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،جامعة البليدة-بدون ذكر صفحة-على شكل pdf

[4] ben abad el taibfarhat(économie contemporaine) revue académique, Semestrielle, éditéeb par l'institut des sciènes économiques et des sciences de gestion – khemis miliana –Algérie N° 08 octobre 2010 p 252-253 .

ناتج عن حجم الإمكانيات المادية المتوفرة للمؤسسات في الدول من رؤوس أموال و تكنولوجيا ضخمة عكس المؤسسات في العالم الثالث التي تفتقر لهذه الإمكانيات.

ثانيا-اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية:إن اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى اختلاف الهيكل التنظيمي و المالي للمؤسسات، فلو قمنا باء جراء مقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي و مؤسسات القطاع التجاري فنجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الاقتصادي حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرار، كما تتطلب عدد كبير من العمال، و رؤوس أموال و معدات ضخمة عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان، لهذا فاءنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري نظرا لحجم استثماراتها و رؤوس أموالها، و بالرغم من العراقيل التي تحول دون تحديد تعريف شامل للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، فاءن مختلف الباحثين و المهتمين بتنمية هذا القطاع يتفقون على توفر مجموعة من المعايير الكمية و النوعية التي يمكن الاعتماد عليها إلى تحديد تعريف شامل يميز المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سواء كان ذلك عن طريق تحديد حجمها أو الخصائص التي تتميز بها عن المؤسسات الكبرى، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1-**المعايير الكمية:**و تتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية، الإحصائية و النقدية و التي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات مثل:عدد العمال، حجم الإنتاج، رأس المال، رقم الأعمال....الخ.

2-**المعايير النوعية:**ترتكز هذه المعايير على خصائص و مميزات هذه المؤسسات مثل:

استقلالية إدارة و ملكية المؤسسة، محدودية السوق التي تسيطر عليها المؤسسة،صغر الحجم بالمقارنة مع المؤسسات العاملة في نفس النشاط .....الخ.[1]

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى اعتمادا على عدة معايير أخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي[2]:

3-معيار العمال و الموظفين:ويعتبر من أكثر المعايير انتشارا و استعمالا لتفرقة بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4-معيار رأس المال الثابت ومستمر:يعتبر رأس مال في المؤسسات أحد المعايير الكمية للتمييز بين الصناعات الكبيرة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

---

[1] محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مجلة الباحث العدد09، جامعة ورقلة2011، ص170.

[2] أيت عيسى عيسى-**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر آفاق و قيود**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد السادس ص 273.

5-**معيار المبيعات و الإيرادات:**يستخدم هذا المعيار لدى العديد من الدول للتمييز بين أحجام المؤسسات كما يتميز بصلاحيته للتطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و التجارية و الخدمية.

6-**معيار الإنتاج:** زيادة في المنتوجات ويعيبه تأثير القيمة بالأسعار مما يعطي نتائج مظللة في حالة الارتفاع الكبيرة في الأسعار.[1] على الرغم من كل هذه الاختلافات السابقة التي تحول دون وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن جميع الباحثين يتفقون على أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى بسب الآراء التي طرحت بشأن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واضحا لهذا النوع من المؤسسات،[2]و على الرغم من أن إسهام قطاع الخدمات في الاقتصاديات الوطنية المتقدمة يؤدي إلى ظهور أراء حول مجتمع ما بعد الصناعة[3].

1-**تعريف الأمم المتحدة:** يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية و التجارة "الاونكتاد"في تعريفه إلى حجم العمالة حيث، يعرف المشروع الصغير بأنه، ذلك المشروع الذي يعمل فيه من 20إلى 100 عامل فأقل، أما المشروع المتوسط فهو معرف بأنه ما زاد عن 100إلى500 عامل.

2-**تعريف الاتحاد الاروبي:**ويصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشروع العاملين من100 إلى 500 عامل،[4] و قال "جورجيا" بأن هناك أكثر من (55) تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في (75)دول و يتم تعريف المنشات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال ،حجم رأس المال أو خليط من المعيارين معا،و هناك تعريفات أخرى تقوم استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.

3- **تعريف البنك الدولي:** ويعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، باستخدام معيار عدد العمال و الذي يعتبر معيارا مبدئيا، و تعتبر المنشاة الصغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا و هناك العديد من الدول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشات الصغيرة و المتوسطة ففي الولاية المتحدة الأمريكية ،إيطاليا ،فرنسا.

تعتبر المنشاة الصغيرة و المتوسطة إذا كانت توظف حتى 499 عاملا في السويد لغاية 200عامل في كندا و استراليا 99عاملا.

---

[1] بن بوزيد شهرزاد:**دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** (دراسة حالة الشركات ذات م.م.للخدمات العامة و التجارة أل دوداح،مذكرة ماجستر في علوم التسيير،جامعة الجزائر، **2012/2011، ص، 29-30.**

[2] كتوش عاشور- **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** –ملتقى الدولي يومي 17-18 أفريل، سنة 2006،ص 1033.

[3] سروار هوبوم، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**،تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص22.

[4] ليث عبد الله القهيوي-مرجع سبق ذكره،ص،14-19.

4-تعريف الياباني:تعتبر اليابان و الهند المشروع صغيرا إذا كان عدد العمال به اقل من 300 عاملا و موظف و هكذا وقد يستخدم المعيارين معا كما هو الحال بعض الدول مثل المملكة المتحدة و لباكستان و بعض الدول العربية كالسعودية و الكويت و مصر و يرجع ذلك إلى استخدام أحد المعيارين دون الأخر قد يؤدي إلى عدم الدقة في تصنيف المشاريع و ذلك لأسباب، قد يكون عدد العاملين و الموظفين بالمشروع قليل جدا و قد يكون العكس من ذلك و على أي حال فان الجمع بين المعارين يعد ضروريا للخروج بمعيار جديد يعرف بمعيار رأس مال إلى العمل يحسب بقسمة حجم رأس مال اللازم لتوظيف و تشغيل عامل واحد و بالرغم من ذلك تظل قضية التعرف و الاتفاق على معيار معين محل جدل و خلاف بين المهتمين بشؤون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5- تعريف البريطاني:قانون الشركات البريطاني المشروع الصغير بأنه هو ذلك يفى بشرطين أو أكثر من الشروط الثلاث التالية:

-حجم التداول السنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني و حجم رأس مال لا يزيد عن 3,8مليون جنيه إسترليني و عدد العمال لا يزيد عن 250 عامل كما حدد الاتحاد الاروبي تعريفا كميا للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في المحددات التالية:

-حجم تداول لا يزيد عن16 مليون جنيه و رأس مال لا يزيد عن 08 مليون و حجم عاملة لا يزيد عن 250 عامل هذا من جهة و من جهة أخرى، فان هناك عدد من المعايير النوعية والتي يتعين على المشروع الصغير أن يستوفيها أهمها :[1]

أ-محدودية الحصة السوقية:فالمشروع الصغير يحتل في العادة حصة سوقية محدودة لا تمكنه من التأثير على أسعار المنتجات التي يقدمها.

ب-استقلالية المشروع: يتمتع غالبا صاحب المشروع باستقلالية كاملة في إدارة شؤون مشروعة و ليس عله أن يعود لجهة أعلى منها إداريا لاتخاذ القرار.

ب-شمولية الإدارة: بمعنى صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع الأعمال الإدارية حيث لا يوجد في العادة النمط الإداري المتبع للمشاريع الكبيرة و بالتالي لا يوجد تعويض للسلطات.

6_تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:[1]

[1] ليث عبد الله القهيوي-مرجع سبق ذكره، ص،14-19

لقد مر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمصغرة في الجزائر بعدة مراحل، وذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ويمكن سرد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالنسبة للمشرع الجزائري هو التعريف القانوني و الرسمي للجزائر. فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليها صدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه –12 ديسمبر سنة 2011 م الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

تشغل 01 إلى 250 شخص رقم أعمالها السنوي أقل من 02 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية، كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليار دج أو أن تكون إيراداتها مابين 100و500مليون دج، أما المادة السادسة من نفس القانون فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداته السنوية 100 مليون دج، وأخيرا تعرض المادة السابعة من القانون السالف الذكر التي تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

ويمكن إعطاء تعريف العام للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، فان جميع أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها هدف واحد هو إنتاج السلع اللازمة لإشباع حاجات البشرية و يرى البعض بأن معظم المؤسسات بدأت حسب التسلسل التقليدي، حيث بدأت من صناعات حرفية يدوية ثم تطورت إلى صناعات صغيرة و متوسطة.[2]

و من خلال ما تم عرضه من التعاريف السابقة، نستنتج تعريفا شاملا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هو ذلك التعريف الذي يعمل على إبراز خصائص الأساسية و الحقيقية لهذه المؤسسات و الذي يعتمد في بناءه على المزج بين كل من المعايير الكمية و النوعية على حد سواء و في هذا الإطار تعرف أيضا على أنها تلك المؤسسات التي تتميز بقلة عدد عمالها و صغر حجم رأس مال المستثمر وانخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية

[1] بوبكر نعرورة، و آخرون، **المشاكل و الصعوبات التي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني بعنوان:واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يوم 05-2013/05/06،جامعة الوادي ،ص4

[2] شبوطي حكيم،**الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،إعانات اقتصادية و إدارية، العدد03-جامعة المدية جوان، 2008 ،ص212

أسواقها و التي تكون غالبا محلية، جاءت من أجل إنتاج السلع و الخدمات و توفير الحجات للمجتمع و الفرد، وذلك من أجل الفضاء على البطالة، وتحقيق الرفاهية.

المطلب الثاني:أهمية تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكمن في قدرتها على الإسهام في عملية تحقيق مجموعة من الأهداف و الاقتصادية و الاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي و الازدهار و تنشيط العجلة الاقتصادية و توفير فرص عمل ،و تعزيز سياسات مكافحة البطالة و الحد من الفقر و تكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد ، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم تصنيفات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب إمكانياتها: ويندرج تحت هذا التصنيف التصنيفات التالية:[1]

أولا:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجيهاها: يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال أو الأنواع و ذلك حسب توجيهها ومن بين هذه الأنواع:

1-**المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها المترل، تستخدم في عملها الأيدي العاملة العائلية ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة [2]كما تنتج منتجات تقليدية للسوق بكمية محدودة و هذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان، سويسرا، أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنظمة في إطار ما يعرف بالمقاولة، الباطنية، أما في البلدان النامية، نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد.

2-**المؤسسات التقليدية:**يقترب أسلوب التنظيم للمؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطاعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري و قد تلجأ هذه المؤسسات أيضا إلى عملها بالاستعانة بالعامل الأخير، وهي تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المترلية ، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المترل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة.

ثانيا:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

[1] عثمان لخلف، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستر معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004،ص32-33.

[2] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008-2011، ص13.

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل بحيث نفرق بين المؤسسات المصنعة و غير مصنعة، وترتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات المصنعة و غير مصنعة.

1-المؤسسات غير مصنعة: تجمع المؤسسات غير مصنعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي[1] الذي ينشط الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن.

نميز في قطاع الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المترلي الذي يستخدم كمكان للعمل و الإنتاج في الو رشات عندما ينتقل الحرفي إلى مكان خارج المترل.

2-المؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات مصنعية من المصانع الصغيرة و المتوسطة، و هو يميز على صنف المؤسسات غير مصنعة من حيث تقسيم العمل، و تعتمد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها.[2]

يتوسط المؤسسات غير المصنعة و المصنعة نظام المؤسسات المترلية أو الو رشات المتفرقة الذي هي مرحلة تمهيدية نحو المصنع، و مع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد الدول النامية، و حتى بعض البلدان المصنعة مثل اليابان نظرا للأسلوب الإنتاج المتميز عن التنظيمات الأخرى حيث لا يتعلق بمنتوج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع أخر، هو النشاط الذي عرف تطورا كبير في بعض البلدان المصنعة كاليابان و الو.م.أ.

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة شبه متطورة :تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديث سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية منتجات التي يتم تصنيفها بطريقة منظمة و غير منتظمة، و طبقا لمقاييس الصناعة الحديثة، أو على حساب الحجج العصرية، و تختلف بطبيعة المحل درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه متطورة، من جهة آخر، بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب

---

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره،ص33-34

[2] غزرولي إيمان، **البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة المؤسسة K-plast** سطيف-رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2010/2009، ص 10.

عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياساتهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال:

-العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة بإدخال أساليب و تقنيات جديدة و استعمال آلات و الأدوات متطورة.

-إنشاء و توسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية من المؤسسات، تستعمل طرق متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

ثالثا:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات.

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الأصناف التالية:

1-**مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:**يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا النظام على تصنيف:

-المنتجات الغذائية ، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود و الأحذية و النسيج، والورق ومنتجات الخشب و مشتقاته، و يعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم و خصائص هذه المؤسسات بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر تصنيع الجلود و صناعة الأحذية، تقوم به مؤسسات تستعمل إنتاج بسيطة و كثيفة الاستخدام اليد العاملة.

2-**مؤسسات منتجة للسلع الوسطية:**يجمع هذا النوع كلا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في:

-تحويل المعادن –المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية- المؤسسات الكيماوية و البلاستيكية.

-صناعة مواد البناء.

رابعا:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نشاطها الاقتصادي الذي تمارسه إلى:[1]

1-المؤسسات الإنتاجية.

2-المؤسسات التجارية.

3-المؤسسات الخدماتية.

5-المؤسسات الزراعية.

[1] روينة محمد صالح-**اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006ص 09.

خامسا:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس الشكل القانوني.

وتتميز الأصناف التالية حسب هذا المعيار كما يلي:

1-المؤسسات الخاصة:هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، و يندرج تحتها صنفين أساسين هما:[1]

-المؤسسات الفردية:و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية و الفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورة للممارسة النشاط، و عن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية و ورشات الصناعة.....الخ.

و تمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، و إجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار و المرونة في الممارسات الإدارية و الفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها و استمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، و عدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية و الفنية، و الإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للازمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا و عدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، و بالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقى هو النموذج الأنسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-مؤسسات الشراكة:الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة ، و قد وضع المشرع شروط موضوعية و هي الرضا الأهلية، المحل و السبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، و تنقسم مؤسسات الشراكة إلى ثلاثة أنواع و هي:

- شركات الأشخاص:
- شركة ذات المسؤولية المحدودة(SARL) .[2]
- شركات الأموال.

3-المؤسسات العامة: يقصد بالمؤسسة العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تمتلكها و تديرها السلطة العامة سواء انفردت بذلك أو مشاركة في غيرها.[3]

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] -Société à responsabilité limitée

[3] شعيب اتشي، **واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة ماجستر،(غير منشورة)، جامعة الجزائر2008 ص13.

وهذه المؤسسات تهدف في محل الأول من الاعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة، و على دلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

4-المؤسسات المختلطة:هي المؤسسات التي تمول برأس مال مشترك، وهي تدار بشكل مشترك، لكن مع بعض التدخل من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

5-مؤسسات القطاع الثالث:و تشمل كافة المؤسسات التي يتمثل نشاطها في تقديم الخدمات في مجال النقل و الاتصال، التوزيع و الصحة، ومن أمثلتها المؤسسات التجارية و المؤسسات المالية و مؤسسات النقل و العيادات الطبية، ومن أكثر المجالات التجارية التي تتناسب و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التجارة العامة، تجارة الجملة و التجزئة و التجارة المتخصصة.[1]

لم تخل استراتيجيات المتبعة للاقتصاد في العديد من دول العالم من ضرورة الاهتمام و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يلي:[2]

-المؤسسات الصغيرة تعد احد أهم آليات التطوير التقني من حيث قدرتها تطوير و تحديث عمليات الإنتاج حيث توفر المؤسسات الصغيرة فرصا للتكامل الاقتصادي بمختلف صوره الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة و تخصيص الموارد الاقتصادية .

-للمؤسسات الصغيرة دورا فاعلا تحقيق الدخل الوطني.

ونورد فيما يلي جدولا يلخص حجم و أهمية مشاركة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

رقم الجدول(01-01):حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول.

الدولة	%مشاركة في الاقتصاد	%مشاركة في العمالة
الصين	99.9	84.3
الهند	96.0	79.4
ماليزيا	92.6	40.2
الفيليبين	98.7	50.0
كوريا	99.8	78.5
تايلاند	98.6	73.8
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7

المصدر:ملخص كتاب "حاضنات الإعمال "منشورات (ايسوسكو مايو 2006) ISESCO

[1] مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو14000/9000**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سنة ،2010 بدون ذكر ص.

[2] ليث عبد الله القهيوي، مرجع سبق ذكره، ص، 27-31

ومن خلال الجدول نلاحظ اختلاف في نسب المشاركة من حيث،أكبر نسبة المشاركة في الاقتصاد في الصين تمثل نسبة99,9%، وأقل نسبة في ماليزيا بنسبة 92,6% والمشاركة في العمالة حيث تمثل أكبر نسبة أيضا في الصين، تمثل 84,3%، و أقل نسبة في ماليزيا تمثل 40,2% .

المطلب الثالث:خصائص و مميزات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخر ، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا أساسيا، وهو قطاع غير متجانس، بحيث ينقسم إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ومن أهم هذه المعايير نجد:

أولا: الخصائص و المميزات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص و المميزات التي تميزها عن المشاريع الكبيرة و تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل المؤسسة نفسها يمكن إجمالها في الخصائص التالية:

1-**الإدارة و التسيير:**يتميز هذا النوع بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي و استعمالها للأساليب الإدارة و التسيير الغير معقدة و لاتوجد بها لوائح المقيدة و المعطلة لسير العمل، و هذا تكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها[1]، و هذا مايتضمن التوفيق بين المركزية للأغراض التخطيط و الرقابة وبين للامركزية للأغراض سرعة التنفيذ.

2-**سهولة التأسيس:**يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس مال المطلوب لانشاءها نسبيا لكونها تعتمد على جذب و تفعيل المدخرات لتحقيق منفعة و فائدة تلبي من خلال حجات محلية في أنشطة متعددة ضمن مجال الاقتصاد و ذلك لسهولة الإجراءات الإدارية، تكاليف التأسيس نظرا لبساط وسهولة هيكلها الإداري و التنظيمي.

3-**أنماط الملكية:**يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها و التي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية عائلية، أو على شكل شركة أشخاص، و هذا الشيئ الذي يساعد على استقطاب الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية و تنميتها.[2]

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**– دار المحمدية العامة الطبعة الثانية، دون سنة النشر،ص66

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان–الأردن،2002،ص 29

4-**القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:**يؤدي إلى انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية و بسطتها و مرونة الإدارة و التشغيل إلى تسهيل عملية تكييف مؤسسات الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث و النمو و التطور و بصفة خاصة، فيما يتعلق بتلبية رغبات و أذواق المستهلكين بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط و برامج إنتاجها، وتتمثل قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المتغيرات و هي كالتالي:

أ-القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج.

ب-سهولة و حرية الدخول و الخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية.

في أغلب الأحيان و ارتفاع نسبة رأس مال إلى مجموع الخصوم و حقوق أصحاب المشروع.

5-**ارتفاع جودة الإنتاج:** نظرا لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة و محددة فان إنتاجها يتم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة و الدقة هما:قرينة التخصص، و تركيز العمل، و يتم تصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين و تبدلاها في المدى القصير، و تحمل المخاطر و الرغبة في الانجاز و تحقيق الاسم التجاري مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة لزيادة المبيعات.

6-**غلبة الطابع المحلي:**تسع هذه المشاريع حجات كل من المستهلكين النهائي و المتوسط و يحكمها في ذلك ما يلي:

أ-تواجد هذه المشاريع في الغالب سوقا محددة لتلبية رغبات المستهلكين و ذلك على عادات الشراء و أنماط الاستهلاك.

ب-تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصال المباشر و النشيط لصاحب رأس مال.

ج-تقديم هذه المؤسسات سلع و خدمات لأصحاب الدخول المنخفضة و المتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.

7-**تحقيق الانتشار الجغرافي للوطن الصناعي:**تعتبر هذه المنشاة وسيلة الانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة فهي أداة لإحداث التطور، الاجتماعي و الاقتصادي ذلك لان الحرفين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية و نظرا لصغر حجم هذه المنشاة الصغيرة و المتوسطة فانه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها المدخلات.[1]

[1] ليث عبد الله القهيوي-مرجع سبق ذكره، ص، 20-23

ثانيا:الخصائص و المميزات الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن لهذه الصناعات دورا لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني و تظهر أهميته من خلال استغلال الطاقات و الإمكانيات و تطور الخبرات و المهارات لكونها تعتبر أهم روافد العملية التنموية و الرغم من الجدل القائم حول قدوم أو إحداث الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ما توصلت إليه من هذه المشروعات تطورا و اتساع و هي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية و على الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها استحوذت على خصائص معينة عن غيرها من المؤسسات و هي:

1-مالك المنشأة و مديرها:إذ يتولى العمليات الإدارية و الفنية.

2-انخفاض الحجم رأس المال: اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة و في ذلك تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

3-الاعتماد على الموارد المحلية الأولية:مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية و بالتالي خفض مستويات معامل رأس مال /العمل:يعتبر هذا المعيار من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، و المقصود به هو رأسمال الثابت و المستمر.[1]

4-ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس مال و ملائمة الأصحاب هذه المشروعات:حيث أن تدني رأس مال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

5-تدني قدرتها الذاتية على التطور و التوسع نظرا لإهمال جوانب البحث و التطوير وعدم الاقتناع بأهميتها و ضرورتها.

6-الارتقاء بمستويات الادخار و الاستثمار على اعتباراتها مصدرا جيد لادخارتها الخاصة و تعبئة رؤوس الأموال.

7-المرونة و المقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في عملية التنموية.

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستر،في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 22.

9-صعوبات العمليات التسويقية و التوزيعية نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

10-الافتقار إلى هيكل الإداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسوؤل إداريا و مالية و فنيا.

11- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبير[1].

12-أنماط الملكية:يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس مال اللازم لإقامة و تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأشكال معينة لملكيته، و التي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية و العائلية أو في شركات الأشخاص و تساعد هذه االانماط من الملكية على استقطاب و إبراز الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية و تنميتها.[2]

[1]ليث عبد الله القهيوي-مرجع سبق ذكره، ص31-32

[2]زياد جلال الدماغ-**الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية، ط1** دار الثقافة، الأردن-2012ص184

-المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية انشائها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وذلك لمدى مساهمتها في التنمية الجهوية في كل المجالات الاقتصادية، إضافة إلى كونها مجالا رحبا للتجارب الصناعية، و مصدر للتجديد الدائم للصناعة و التجارة، ومثال للتنافسية و الديناميكية، فقد باتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل أكثر من 90 % من المشاريع الاقتصادية في العالم، ومنه سنحاول التطرق أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمراحل المتّبعة في إنشائها.

المطلب الأول: أهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئا فشيئا حيث ترجم ذلك في إعطاءها دورا أكبرا في السياسات الاقتصادية للبلدان ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة الحجم نذكر ما يلي :

-فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.

-ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين .

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية[1]:

1-توفير مناصب الشغل.

2-جذب وتعبئة المدخرات.

3-تنمية الصادرات.

4-تحقيق التكامل الصناعي.

[1] لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سبل دعمها وتنميتها** ،أطروحة دكتوراة، كلية العلو م الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ص56 .

5-التنمية الإقليمية.

أولا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل .

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال[1] رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة [2].

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة[3]، حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE [4]، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجوع عدد العمال فيها. وأما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها :

---

[1] سمير زهير الصوص ، **بعض تجارب الدول الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة**، وزارة الاقتصاد الوطني لسلطة فلسطين 2010 ص09.

[2] XAVIER. GREFFE : Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984. p9-10

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص41.

[4] Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS 2000.

– تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

– تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة – في المتوسط – لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبير.

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992.

إن أهم نتيجة يمكن أن نستنتجها هو أن برغم من صغر حجمها هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة. و يخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.

ثانيا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. [1]

ثالثا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات .

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

[1] روينة محمد صالح-مرجع سبق ذكره، ص17.

1- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

2- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

3- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير، و باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الوسيط عن طريق تركيب و تجميع محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين المؤسسات.[1]

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا و تشكل حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات، جزءا من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات[2].

رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي .

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحيحة، تدفع عملية التنمية إلى الأمام، [3]فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها :

1-إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير.

2-وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

---

[1] ناصر سلمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة ورقلة، 2007بدون ص.

[2] لخلف عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

[3] شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره، ص19.

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين: التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطاعات الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا:تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها :

1- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم، يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة، والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة، وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات، المدن ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.

2- إن إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك .

3- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية،

وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما.

المطلب الثاني:الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة و النامية، على حد سواء و التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة نتيجة وفرات الحجم الإنتاج الكبير المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كافة البلدان كما فيها الصناعية ،وتتضح متطلباتها الاستثمارية و بساطة تقنيات الإنتاج، فان هذه المؤسسات تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في تقنية و توظيف المدخرات المحلية، و تنمية المهارات البشرية و بذلك يمكن اعتبارها مصدرا هاما لتكوين رأس مالي و متمثلا في المهارات التنظيمية و محفزات الأنشطة و الصناعات الجديدة.[1]

و تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها و إمدادها بمستلزمات الإنتاج، و من خلال بعض مكوناتها .

-تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة.

-تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة و المتباينة، كما تساعد على تغير الهيكل السوقي من تخفيف حدة التركيز.

-تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل:الهند. الجزائر.

أولا:الدور الاقتصادي:

1-انخفاض معدلات الربحية للمؤسسة الكبيرة المدمجة لوحدات إنتاجية صغيرة بسبب عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

2-ارتفاع مساهمة قطاع الأعمال في نشاط التصدير.[2]

3- تزايد المشاريع الصغيرة و المتوسطة من حدة المنافسة في السوق المحلي و تكبح جماح التركيز الاحتكاري[1] للمشاريع الكبيرة ، وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

---

[1] سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، واقعه،وأهميته، و شروط تطبيقه** (حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة)مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة2006/2005، ص 44- 45 .

[2] رابح حميدة، **استراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة** (دراسة مقارنة بين تجربة الجزائرية و التجربة الصينية) ،مذكرة ماجستر في علوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2010-2011 ، ص 26-27 .

4-تعتبر المشروعات بذور أو النواة لأساسية للمشروعات الكبيرة، فالمشروعات الصغيرة عندما تنمو و تتطور تصبح مشروع متوسط و متوسط يتحول إلى كبير.

5_تساهم المؤسسات الصغيرة و المتطورة في تزويد فئة الفقراء بسلع ذات نوعيات متباينة بأسعار مناسبة.

6-تساعد هذه المشروعات في الحفاظ على التوازن التجاري و ميزان المدفوعات و تعزيز الناتج المحلي بأسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة فرص عمل.

7-تلعب دورا كبير في تمكين الشباب و المرأة، و المحافظة على الأعمال التراثية. [2]

ثانيا:الدور الاجتماعي:

1- تساعد على تطوير أفراد المجتمع و الانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات، حيث تساعد في ظهور التشغيل الذاتي و تناميه.

2-القضاء على البطالة من توفير مناصب شغل.

3-القضاء على الآفات الاجتماعية.

4-تحسين مستوي المعيشة في الريف.

5-تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر و البطالة.

6-تساعد في إعلاء قيمة الذات و العمل و التعاون وخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله و إنتاجه.[3]

المطلب الثالث: المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة قصد إنجاح

هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي[4]:

أولا:تكوين المالك أو المسير :

---

[1] سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

[2] منظمة العمل العربية، ورقة عمل **حول دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة- المنتدى العربي للتشغيل**، بيروت 09-2009/10/21 ص21-22.

[3] منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

[4] فريد راغب النجّار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**،(ط1؛ الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،1999)، ص20.

يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا، ويظهر ذلك جليا من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، هذا الاستعداد هو الذي يشكل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيق هو لضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها:

1-ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم:

حسب M.R.Smith الذي يعتبر أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع، يوجد نوعين أساسيين من الملاك أو المسيرين وهما:

أ-المالك أو المسير: ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة،كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

ب-المالك أو المسير: ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة،كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

و لتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

وحسب la flamme يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:[1]

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.

[1] -لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص36.

- القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.
- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة.
- تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة.
- القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.

من خلال ما سبق نستنتج أن التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة.

ثانيا-الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي[1]، و التخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال:

1-إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة: لأن صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الوسائل موجودة لتحقيق هذا المشروع؟.
- كيف يمكن أن تتحقق المشروع؟.
- ما هي الإمكانية للنّجاح في ظروف اقتصادية متقلبة ومتغير؟.

2-تطوير الفكرة: تعتبر هذه المرحلة مكمّلة للمرحلة السابقة، فهي تجسد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فهي تقوم أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشاءها، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة.

وحتى يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء، يجب عليه الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية:

-كيف ومع من سيفعل هذا المشروع؟

وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقد المشروع.

[1] - أحمد سعد عبد اللطيف ، **إدارة المشروعات الإنشائية**،ط01 القاهرة:مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح 1994 ، ص26.

ثالثا:التمويل: يعد تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأن معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند انشاءها أو توسعها أو حتى من خلال ممارسة نشاطها الإنتاجي، لأن معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزنامة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه، ويجب أن يركز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتوج من جهة، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من جهة أخرى، كما أن تقديم صورة إيجابية عن طبيعة العمل وإتباع الإجراءات المناسبة هي أمور مهمة من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أي بنك.

كما أن الضمانات الواجب تقديمها تتراوح حسب قيمة الاستثمار، ويجب أن يكون صاحب المشروع واقعيا في تقدير احتياجاته، وإذا استطاع أن يقنع البنك بأن الأموال يوظفها في مشروع مربح وأقل مخاطرة، فإنه يتحصل على القرض بسهولة، أما منح القرض من طرف البنك لا يتم إلا بعد:

- دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال.
- تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق، المبيعات والأرباح للمشروع المقدم.[1]

رابعا:الإجراءات القانونية:

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

1- **وضع الإطار القانوني:** قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية اقتصادية ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص، وتقوم على أساس الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين أطراف المشاركة مما يكن له أثر ايجابي على نشاط المؤسسة.

شركة تضامن:و يملكها فرد أو أكثر و تسمى شركة التضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونو شخص واحد لمجابهة التزماتهم.

[1] زويتة محمد الصالح، مرجع سبق ذكره،ص 28.

شركة توصية بسيطة: حيث تقوم على الاعتبار الشخصي و لاختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة و هي شركة تضم نوعين من الشركاء و هم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، و شركاء لا يسألون إلا في حصصهم.

شركة ذات مسؤلية محدودة: وتتميز هذه الشركة بكون أن الشراكة لا تكون إلا بين الأشخاص الطبعيين و تحديد مسؤولية الشريك من مساهمته.

أم هي **شركة رؤوس أموال:** و تمثلها شركة المساهمة التي هي شبيهة لشركة ذات م.م.في كل شيئ باستثناء أن رأس مال فيها يكون موزع على شكل أسهم التي تمتلكها.

أم هي **شركة المحاصة:**وتعتمد في إنشائها اتفاق كتابي بين أو أكثر من شركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة

زمنية معينة و محددة لتحقيق الربحتم يتم تقسيمه بين الشركاء.[1]

2- **المسار القانوني**[1]: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، ويتم تقييد المسير تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة –حسب القانون التجاري للبلاد– والذي ينظم المسار القانوني للمؤسسة.

خامسا:انطلاق النشاط الاقتصادي: بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها :

1- **الطلبيات الأولى:** وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبيات الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:

أ–وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.

ب–كتابة النصوص التقنية أو الإشهارية.

ج–زيادة أكبر عدد من الزبائن.

د–تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال:

– تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط ولآجال التسليم.

– إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص17-18.

2-**وضع وسيلة العمل:** وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

سادسا:تأمين المؤسسة:عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويريح أيضا المؤسسة اتجاه العمل

- المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستويات و سواء الجديدة منها أو القديمة إنما تحتاج لتمويل المناسب و المهارات الإدارية الملائمة، حتى تنمو و تحقق دخلا و ربحا مقبولين، قد أصبح تطور المشاريع الصغيرة ،و ذلك لخلق فرص العمل و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المتكافئة، و خصوصا بالنسبة للفئات و المجتمعات الفقيرة و الأقل حضا لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى تمويل في فترات حياتها بدأ بتأسيس المشروع و انطلاقه أثناء تطوره و تنميته و تحديثه، و كذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية و تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل من المصادر الداخلية و المصادر الخارجية، و فما يلي سنتطرق إليها أكثر.

المطلب الأول:مصادر التمويل داخل المؤسسة:

تتمثل عملية التمويل في إيجاد الموارد اللازمة من أجل توظيفها في مؤسسات، و المشكلة الأساسية هي كيفية الحصول على الأموال بزيادة الاستهلاك و الاستثمار، و بالتالي كان التمويل هو الحل الوحيد لسد هذه المتطلبات إن أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي يتطلب أموالا لأدارته و تنميته، إلا أن حالات توفر المال مرتبطة بالمصادر التمويلية و طبيعتها، إضافة إلى تكاليف المتعلقة بها، و مطلبنا هذا يتضمن تحديد إطار مفاهيمي للتمويل من جوانب متعددة.

أولا: تعريف التمويل:

1-**التمويل لغة:** جاء في القاموس المحيط:التمويل مشتق من المال "يقال تمولت و استملت كثر مالك و موله غيره ....و ملته أعطيته المال".[1] إن تعريف اللغوي لكلمة تمويل نجد أنها مشتقة من المال نفسه وعلى هذا فان التعريف اللغوي المجرد للتمويل من جهة الممول (المعطي) وهو بذل المال، و من جهة الممول (الأخذ) هو الحصول على المال.[2]

2-**التمويل اصطلاحا:**جاء في القاموس الاقتصادي :"عندما تريد مؤسسة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:

أ-ناحية مادية:أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع عدد و طبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال اليد العاملة....الخ.

ب-ناحية مالية:تتضمن كلفة و مصدر الأموال و كيفية استعمالها وهي الناحية، التي تسمى بالتمويل ويعرف بالعملية التي من خلالها تقدم الأموال و الخدمات لشخص طبيعي أو معنوي سواء كان المقدم لتلك الموارد هو نفسه المنتج أو كان غيره، ما يعني بوجود تمويل ذاتي و تمويل الغيري، ما يدل على أنه لا إنتاج إلا بالتمويل، و من خلال ماسبق يمكن تعريف التمويل على أنه المصدر الأساسي لتمويل احتياجاتهم المادية و المعنوية، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يشمل مصدرين، مصادر داخلية و خارجية.

ثانيا:مصادر التمويل الداخلية:

هي مصادر الذاتية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،في سير عملها، و تتمثل مصادر التمويل الداخلية في المصادر التالية:

1- **المدخرات الشخصية:**يلجا أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية و خصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة، إذا من الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات الحصول على مصادر التمويل الخارجي إضافة إلى رغبة أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية.

2-**التمويل الذاتي:**يشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها و التي حققتها المؤسسات من مختلف النشاطات و التي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة، إضافة إلى الاهتلاكات و المؤونات المكونة لمواجهة

[1] عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة**، مذكرة ماجستر (غير منشورة)جامعة الجزائر، ماي 2010، ص 11.

[2] المكي الدراجي_جديدي روضة-**التمويل الإسلامي و دوره في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**-ورق بحثية، جامعة الوادي ص184.

تكاليف حوادث مرتبطة وقوعها في المستقبل، و بشكل عام يعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر التمويلية المستخدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(المؤسسات الناشئة تحديدا)

سواء من حيث التكاليف، أو من حيث تعبيره على قدرة المؤسسة على تمويل نموها وهو ما يكسبها ثقة الأطراف الخارجية، غلا إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل احد العوائق أمام الحصول على قروض من المصادر الخارجية الأخرى.

المطلب الثاني:مصادر التمويل الخارجية:

نظرا لعدم كفاية المصادر الداخلية في توفير التمويل الكافي تلجا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مصادر تمويل الخارجية المتاحة و التي تتمثل فيما يلي: [1]

أولا:الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجا إليها المؤسسات و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتمثل الائتمان المصرفي في الثقة التي يوليها البنك للمؤسسات بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، و يقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزامات و ذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك.

ثانيا:التمويل عن طريق المؤسسات رأس مال المخاطر:

يعتبر التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر من الأدوات التمويلية التي تساعد على دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتقوم فكرة هذا التمويل على قياس مؤسسات رأس مال المخاطر بالمساهمة نسبة معينة من قيمة الاستثمار دون لجوء المؤسسة إلى القروض البنكية أو من مصادر أخرى، و هو ما يسمح باقتناء وسائل الاستثمار و بالتالي هذا النوع من التمويل يقوم على فكرة المشاركة في الأرباح و الخسائر و هو ما يلاءم منظومة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

[1] عمران عبد الحكيم- **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة، سنة،2007، ص 13-15.

ثالثا:الائتمان التجاري:

الائتمان التجاري هو أن يقوم البائع بالبيع لأجل للمشتري (مثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) و بالتالي فالبائع مانح الائتمان يضمن رفع مبيعاته و بالتالي زيادة أرباحه و الحفاظ على وفاء عملائه، أما المشتري الحاصل على الائتمان فيستمر في مزاولة نشاطه و يحصل على مزايا التالية:

1-عدم تحمل تكاليف التشغيلية للائتمان.

2-السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية.

ربعا: التمويل غير الرسمي:

و يعتمد أصحاب المشاريع في الدولة المتقدمة و الفقيرة على سواء مؤسسات غير رسمية في تسيير معاملاتهم و يأخذ التمويل الغير رسمي العديد من الأشكال كالتمويل من الأموال الشخصية للمقاول التمويل من قبل الأصدقاء أو الأقارب و البنوك المحلية ومن جهة أخرى يساهم المالك المسير بأساليب خفية ذات أهمية في شكل أجور منخفضة أو أوقات عمل إضافية دون مكافئة.[1]

خامسا: التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

سعيا من الحكومات نحو ترقية و تنمية بعض القطاعات الاقتصادية، ومنها منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بإنشاء بعض المؤسسات و الهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي و الفني لهذه المؤسسات لتقليل من حدة المشكلات المالية، وذلك بتقديم القروض أو الإعانات المالية و قروض متوسطة الأجل أو طويلة مخفضة الفوائد أو إعانات مالية أو قروض بدون فوائد.

سادسا: التمويل عن طريق التمويل التكافلي و الزكوي:

لقد أصبح التمويل التكافلي و الزكوي أحد مصادر التمويل و أكثرها تأثير في الحركية الاقتصادية من حلال توفير التمويل الكافي المجاني لمجموعة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للمورد البشري من خلال تأهيل أصحاب هذه المؤسسات، و المساهمة في تحسين و تكوين الكفاءات القادرة على ضمان التسيير الكفئ للمؤسسات، و ذلك من خلال الاهتمام بتمويل المراكز المهنية و الجامعات كوسيلة للاستثمار في العنصر البشري.[2]

المطلب الثالث:مشاكل بناء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] عبد الوهاب دادن-**الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد07 ،سنة ،2009 ص321.

[2] عمران عبد الحكيم ،-مرجع سبق ذكره ص16.

تعد المشاكل المالية من أهم المعوقات التي تحد من أنشطة هذه الصناعات، بحيث تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة إستراتيجية في اقتصاديات الدول النامية، كما أسلفنا، نظرا للدور الذي يمكن أن تؤدى لتحقيق معدلات نمو عالية، إلا أن إشكالية تمويل هذه المؤسسات، تعد من بين أهم الصعوبات التي تواجهها و تحول بينها و بين تحقيق دورها الفعال المتمثل في توفير عمل و المساهمة في تنمية اقتصادية، مما يتطلب من الأجهزة الحكومية لهذه الدولة إعادة النظر في الآليات و السياسات المالية المطبقة بها على أساس الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة إلى حققت نجاحا كبيرا في ميدان ضمان التمويل لمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة.

أولا: مشكلة التمويل:

يشكل تمويل مشكل كبير لتمويل هذه المؤسسات، بحيث لم يعد مطروحا في الدول المتقدمة، بنفس الحدة و التعقيد التي نجدها في الدول النامية، وقد يرجع سبب ذلك أن الدول المتقدمة كانت دائما السباقة في تطبيق إحدى السياسات، وإنشاء أنسب الآليات التي تتوافق و الخصائص المالية لمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، حيث تعمل جاهدة على إيجاد انسب الحلول للحد من إشكالية لتمويلها، إذن يعد توفير رأس مال اللازم شرطا أساسيا لقيام أي مشروع كان صناعيا، زراعيا أو خدميا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى رأس مال جاري متوفر بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار العام، وكذا من خلال مراحل تمويلها الثلاث التي تختلف فيها الحاجة لرأس مال حسب كل مرحلة، بدءا بمرحلة التأسيس، مرورا بمرحلة التشغيل و انتهاء بمرحلة التجديد و النمو، أو الإحلال و التوسع، قد تختلف مصادر التمويل من مرحلة لأخرى حسب حاجة المشروع إلى ذلك وكانت مدخرات الأفراد، كمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير كافية فلابد من البحث عن مصادر أخرى تتمثل في المصادر الرسمية وتشمل على المصاريف الإسلامية والنمو التمويلية. والمصادر غير رسمية، وتتمثل في فريق معرضين و موردي المواد الأولية و غيرهم.

ومجمل القول فان مشكلة التمويل تعتبر أولى المشكلات المواجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلى الرغم من قلة و بساطة حجم رأس مال اللازم، و تكمن الصعوبات في عدم القدرة هذه المؤسسات على زيادة رأس مال، سوءا عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان البنكي مقابل منح الضمانات اللازمة للبنوك أو المؤسسات التمويلية و حتى و أن حصلت على الائتمان فيكون قرضا قصير الأجل بفترة سماح لا تتجاوز السنة مقابل ضمانات صعبة التقديم، فالبنوك التقليدية خاصة في الدول النامية، لا توجد

لديها ثقافة، تكييف القروض الممنوحة مع احتياجات طالبها وخصوصياتهم، خاصة إن كانوا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي من خصوصيتها ضعف رأس مال، و بالتالي مطالبة تلك البنوك بتوفير رؤوس الأموال كبيرة، كذلك عدم امتلاكها لضمانات كافية في حين تستوجب البنوك بتقديم ضمانات أكثر قيمة القرض، وكذا احتياجات القروض طويلة الأجل لتمويل تأسيسها مع فترة سماح كافية للانطلاق.[1]

بحيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان، خاصة النامية منها، الكثير من المشكلات والمعوقات، التي تحد من قدرتها على الحركة والتي تعوق نموها وتطورها وارتقاءها في جميع بلاد العالم تقريبا، مع مراعاة أن نوعية هذه المشكلات ونطاقها أو مداها، ودرجة حدتها أو صعوبتها إنما تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية الخاصة، بكل دولة على حدة، كذلك فإنه ينبغي ملاحظة أن خطورة مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ويعتبر التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها حتى تلعب الدور التنموي المنوط بها.

وقد مكن تصنيف المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة) والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات).

ثانيا:مشاكل و معوقات الحصول على تراخيص التشغيل:

يقتضي منح تراخيص التشغيل استيفاء صاحب المؤسسة لاشتراطات صحية وأمنية معينة تستغرق وقتا طويلا بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحقّق الاشتراطات خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص، وعادة ما يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الأمنية والصحية نظرا لضيق مساحات الورش والمحال الصغيرة من ناحية، ولارتفاع تكلفة توفيرها من ناحية أخرى، مما يعرّضهم لمخالفات وجزاءات لعدم مراعاة الاشتراطات الواجبة، كما يضطر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى العمل بصورة غير رسمية – أي دون الحصول على ترخيص رسمي لمزاولة النشاط ، مما يؤدى إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية

[1] سلمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و الرهانات المستقبل ،غرداية-يوم 23-24 فيفري 2011 ص08-09.

ومستوى جودة السلعة أو الخدمة المقدّمة، حيث يتردّد صاحب المؤسسة في تطوير النشاط تخوّفاً من احتمال اكتشاف وضعه غير القانوني وحرمانه، من الاستمرار في العمل.[1]

ثالثا:مشاكل و معوقات التأمينات الاجتماعية:

حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في ســـداد ما عليهم، من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفّر لديهم السيولة الكافية مما يعرّضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباءً جديدة عليهم.

رابعا:مشكلة الضرائب :

أحيانا لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة، ولذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالات في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدمة لهم ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب، وقد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، كما قد يشكل هذا الدين قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط، حيث يؤدى تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل وذلك لتحديد الحد الأدنى للأجور، ولسن الالتحاق بالعمل ولتنظيم تشغيل الإناث والأطفال ونظم الإجازات والمكافآت، إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة، حيث يخاف صاحب المؤسسة من الشكاوى المحتمل، أن يتقدم بها العمال لجهات الاختصاص بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية، ويتفادى صاحب المؤسسة هذه المشاكل عن طريق الاعتماد على العمالة الأسرية والمؤقتة والموسمية، وكذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل، مع عدم الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بالمؤسسة.

[1] لؤي محمد زكي رضوان: **المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوير**، نـــــــــدوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة، جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004، ص 117-118.

وتؤدى هذه الاعتبارات إلى ارتفاع معدل الغياب والانقطاع عن العمل وانخفاض إنتاجية العاملين، فضلا عن صعوبة الحصر الدقيق للعمالة الفعلية الملحقة بقطاع الأعمال الصغير، [1]غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته. فقي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية.

خامسا:مشاكل تسويقية:

تعانى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات[2] تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقرّرة ولتفادى المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –على مستوى الأسواق المحلية المحدودة – مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدى إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وبصفة عامة، فإن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعانى من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، ولا سيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون وإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة، ولذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلباً على معدلات الربحية. أضف إلى ذلك عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء.

سادسا:مشكلة و معوقات الائتمان:

[1] صفوت عبد السلام عوض الله:مرجع سبق ذكره، ص65-66-67.

[2]شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره، ص27.

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل، لا سيما البنوك التجارية، عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها، من التمويل سواء لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع أو لمواجهة نفقات الاستغلال، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية. وإذا وجدت هذه المؤسسات فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات، فضلا على أنها تضع شروطا للإقراض في الغالب ما تكون صعبة بالنسبة لصاحب المشروع الصغير، ومن هذه الشروط طلب ضمان عيني الذي نادرا ما يتوفر للطالب القرض.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توفر النقد الأجنبي، وفي الغالب فإن الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامي غالبا ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي.لاقتناء ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار وتسديد مصاريف الخدمات الأجنبية

خاتمة الفصل:

يعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، لأن التمكن من هذا المصطلح، يساعدنا في التعرف على معايير التحليل فيه، واختلاف المفاهيم راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة، وإلى اختلاف النشاط الاقتصادي المتضمن داخل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، وللحد من هذا المشكل تم الأخذ بمعايير عدد العمال ورقم الأعمال المحقّق والميزانية السنوية للمؤسسة، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعاني من عدة مشاكل ويتميز بعدة خصائص تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى، إضافة إلى الدور الاقتصادي، الذي يلعبه في اقتصاديات الدول، بمساهمته في توفير مناصب الشغل وتحقيق رقم أعمال معتبر، والمساهمة الفعالة في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وخلق قيمة مضافة، و الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ومن أهم النتائج هي:

-لا يوجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث لكل دولة تعريف محدد،إلا أن توجد بعض المحاولات المبذولة لتحديد المعايير التي تضبط الموضوعة.

-توجد عدة تصنيفات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك راجع لوجود خصائص و مميزات مختلفة خاصة بكل تصنيف.

-للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أهمية و دور في تحقيق التنمية المستدامة، تحقيق رفاهية المجتمع، من حيث القضاء على البطالة.

-التمويل أداة لتوفير الموارد المتاحة للمؤسسات من أجل انجاز المشاريع، و له مصدرين، مصدر داخلي و خارجي، ومن المشاكل التي تواجهها هي:الضرائب و الائتمان و معوقات التأمين و الحصول على تراخيص التشغيل.

الفصل الثاني

واقع و طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

توطئة:

يعود وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، حيث وجدت العديد من الوحدات الاقتصادية، كان أغلبها صغير الحجم، يملكها الأوربيين، وأرتبط دورها بأهداف المستعمر، ومع الاستقلال، ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات، خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية عام 1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان أن أشرفت الدولة عن طريق مؤسساتها الاقتصادية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية،إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدت على الصناعة الثقيلة كمحرك للتنمية، جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا لم يحض باهتمام إلا مع نهاية السبعينات، ففي المخطط الرباعي الثاني 74-1977، وفي إطار سياسة اللامركزية كانت هناك محاولات للنهوض بهذا القطاع، تم تجسيدها في برامج التنمية المحلية، إذ تم إنجاز العديد من الوحدات الاقتصادية ذات البعد المحلي، كانت كلها من نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تميزت عملية تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعدة ميزات من حيث تسييرها، و تنظيمها و مراقبتها و توجيه العمال إلى اتخاذ القرارات الملائمة من أجل بقائها في السوق، و الخيارات الإستراتيجية لهذه المؤسسات.

و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق أكثر إلى ما تم عرضه، و ذلك من خلال المباحث التالية:

-المبحث الأول:مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

-المبحث الثاني:طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

-المبحث الثالث:مظاهر التسيير الاستراتيجي لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

-المبحث الأول:مدخل إلى المؤسسات الصغيرة و الموسطة في الجزائر.

يعرف القانون الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر على أنها مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات أو كلاهما و تستوفي معايير الاستقلالية و يتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس مال من طرف المؤسسة و مجموع المؤسسات الأخرى بنسبة 25%فأكثر، القانون التوجيهي2001 المادة الرابعة، تم قسم القانون حسب المواد 5-6-7- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاث مؤسسات وهي:مؤسسات متوسطة و صغيرة و مصغرة و استخدم في ذلك تحديد عدد العمال و رقم الأعمال، أو مجموعة الحصيلة السنوية لكل مؤسسة، و المؤسسة هي تلك التي تشغل عدد معين من العمال.

وتعود نشأت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، و تطورت وفق أسس قانونية عديدة حيث تم تنظيم المؤسسات العمومية وفق أسس قانونية و إجراءات، التي تنظم تدخل الجماعات المحلية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، كما أنها مرت بعدة مراحل، سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول:نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، و ابتدءا من العام 1958 وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة المحلية تعود بالامتيازات و الفوائد اقتصاديات البلد مستمرة و منها:

-الحصول على أرباح هامة بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة.

-توفير بعض السلع و المنتجات محليا بأقل تكلفة.

-الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الفرنسي.[1]

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا مكونا في أساسه من صناعات إستراتيجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز في المدن الكبرى، المناطق العمرانية، وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثر كبير على الاقتصاد الوطني ، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963م المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، و هو مظهر الأول لتدخل الدولة المباشرة في إعادة تنظيم القطاع الصناعي، أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء

[1] يوسف حميدي:**مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008/2007 ،ص،77.

المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، وذلك في إطار عمليات تأميم وكذلك برامج التنمية(المخططات الإنمائية)، هذا من جهة و من جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية و البلدية، و بالموازاة مع البرامج الاستثمارية الصناعية التي تم تنفيذها على امتداد عقد في السبعينات و الثمانينات والتي كان من نتائجها بناء قاعدة صناعية تتشكل من بناء قاعدة صناعية تتشكل من مركبات ضخمة ومؤسسات صناعية كبيرة تم وضع برامج، و سياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولكن تسجيل اختلاف في التصور بشأن المكانة ، و الدور المنتظر لهذه المؤسسات في التنمية فنميز بين توجهين:

الأول:كان ينظر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع مكمل و تابع للقطاعات القاعدية و تشمل مرحلة التسعينات.

الثاني: يرى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة و أسلوب بديلين للصناعات القائمة.

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ نهاية الثمانينات مع مجئ اقتصاد السوق و التغيرات المحدثة على مستوى الأنظمة المؤسساتية المعينة، فيطرح كل من الاتجاه نحو تقليص حجم الهياكل العمومية الاقتصادية تأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية و الضغوط لعلاقات التجارية إشكالية إعادة تهيئة النشاط و الهياكل الاقتصادية، كما تميز الاقتصاد الوطني بوجود أشكال غير كاملة للتنظيم على مستوى كل من المخطط الانتقالي للسلطات[1] ومخطط الانسجام لمؤسسة الدولة في ظل هذه الإشكالية الهامة التي تسجيل ظهور وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، استدعى الأمر القيام بدور أساسي بخصوص إعادة تهيئة الهياكل الاقتصادية، أمام صعوبات إصلاح القطاع العمومي الذي يضم عددا معتبرا من المؤسسات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الانحطاط، كذلك تحاول السلطات المعنية توجيه جهودها إلى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، و التي تتميز بإمكانية التوافق مع ظاهرة اقتصاد السوق، ولهذا شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية محاولات إصلاحية منذ فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، نظرا لأهميتها الواضحة في الاقتصاد الوطني و الدور الذي تؤديه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ومن بين الأحداث نذكر محاولة إعطاء نفس جديد لتشجيع الاستثمار[2]، بحيث يعود ظهور و نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى العصور القديمة جدا فالنواة الأولى لهاته المؤسسات هي الأعمال الحرفية التي كانت سائدة آنذاك و

[1] بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،متطلبات التكييف و آليات التأهيل**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف يومي17-18 2006.

[2] يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره ص78-79

التي كان يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية و بتطور المدن و ظهور الحركات الاستكشافية الجغرافية و ازدهار التجارة فضلا عن تطورات الفكرية، جعلت الشعوب تحتك ببعضها البعض مما مكن الحرفيين من الاتصال ببعضهم البعض و تبادل خبرات الحرفية فيما بينهم كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في نمو الأعمال الحرفية و تطويرها و ذلك عن طريق تطوير المعدات و الأدوات و إدخال تقنيات حديثة، و كذا رغبة الحرفيين في زيادة منتجاتهم، و تحسينها و التوسع في أعمالها، تطلب الاستعانة بغيرهم من الأفراد تربطهم علاقة قرابة أو صداقة فنمت الأعمال الحرفية شيئا فشيئا حتى أصبحت عبارة عن مشروعات صغيرة بحيث يتم اختيار مشروع على صاحب المشروع يدرس البدائل التالية:

-شراء مشروع قائم بالفعل.

-إنشاء مشروع جديد.[1]

هذا ما عمل على وفاة ألاف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا في الكثير من بلدان العالم و السبب يعود إلى عدم قدرتها على منافسة مثل هذه الشركات، مما اضطر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الالتحام مع الشركات الكبيرة تم الانفصال عنها، كونت فروع مستقلة عن شركات الأم أو تطوير قدرتها ومعارفها، أما في الجزائر فان جل الشركات الصغيرة و المتوسطة ظهرت بعد الاستقلال و شهدت نمو وتطور بطيئ، و ذلك نظرا للحالة المزرية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال ما نتج عنها انعدام الهياكل القاعدية و افتقارها للخبرة التاريخية، وقد مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بثلاث مراحل هي:

أولا:مرحلة ما بين 1962-1982: حيث أنه بعد خروج المستوطنين الفرنسيين من الجزائر و توقف ما من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن العمل و تسليمها بعد ذلك إلى لجان التسيير الذاتي يقارب[2] 98% بموجب الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 1962/08/21 المتعلق بالجان التسيير في حماية الأملاك الشاغرة و المرسوم رقم 62-38 المؤرخ في 1962/11/22 المتعلق بالجان التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الشاغرة و بعد ذلك تم إدماج هذه المؤسسات ضمن أملاك المؤسسة الوطنية حيث أصبحت تابعة للدولة، بعد أن تبنت هذه الأخيرة نظام الاشتراكي الذي يقوم على المركزية في اتخاذ القرار و التسيير و كذا التخطيط و سيطرة القطاع العام، انتهاج سياسة بناء الاقتصاد الوطني و قد اعتبرت المؤسسة الصغيرة و

[1] طارق أحمد المقداد، **إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات و المواضيع المعاصرة (إدارة المشاريع)**، جميع الحقوق محفوظة©الأكاديمية العربية البريطانية لتعليم العالي، 2011/2010 ،ص، 22.

[2] الجريدة الرسمية –العدد77-سنة 2001 ، ص111

المتوسطة في ظل هذه المرحلة مكملة للقطاع العام الذي استولى على حصة الأسد، ضمن السياسة، التنموية للبلاد مما أدى إلى تهميش القطاع الخاص و أعماله.[1]

ثانيا:المرحلة مابين 1983-1988 مع بداية الثمانينات انتهجت الدولة الجزائرية سياسة اقتصادية من اجل القيام بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوظيفي حيث اعتمدت هذه السوق مما يجعل هذه الشركات تقوم بهذه الدراسات على فترات متباعدة النسب، و لهذا فان المشروعات الصغيرة تكون في وضع أفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تطرأ على رغبات و احتياجات العملاء.

1-**اتخاذ القرار:**إن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها كامل الحرية في اتخاذ القرارات، كما أنهم قد يمنحون عمالهم فرصة التقييم و الانتقاد و افتتاح المجال لهم لتقييم الاقتراحات و المشاركة في عملية اتخاذ القرارات. مما يمكن من التنفيذ الجيد لها و يقلل من حدة معارضتهم و احتياجاتهم عليها، كما تفتح لهم الأبواب لتفجير طاقتهم و مواهبهم الإبداعية بما يخدم المؤسسة و يضمن استمرارها و بقائها.

2-**مرونة الإدارة:**إن صغر حجم المؤسسات وبساطة هيكلها التنظيمي و كذا مركزية القرارات يجعل إدارة المؤسسة أكثر مردودية و هذا ما يزيد من قدرتها على التكيف مع ظروف العمل المتغير، فضلا عن ذلك هو عدم وجود لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات بل تعود إلى خبرة صاحب المؤسسة.

زيادة على ذلك فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على تفعيل التغير و تبني سياسة جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، و رسمية العلاقات و تدرجها مما يجعل اتخاذ القرار الإداري يأخذ وقت أطول نسبيا، كما أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تتمتع كذلك بمرونة حتى في حالات مصيرية مثل الرغبة في الانسحاب من السوق أو الوقت المؤقت للنشاط فالأمر الذي يتوقف على قرار صاحب المشروع.

3-**التحدي و المخاطرة** و إثبات الذات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون أصحابها في تحدي دائم للصعوبات التي تعترض طريقهم، و ذلك من أجل ضمان استمرارية مؤسساتهم و بقائها و كذلك إثبات بأنهم أشخاص منتجون و فعالين داخل المجتمع، و بأنفسهم يساهمون في بناء و تطويره وهو ما يجعل من احتمالات تحقيق النجاح و تطويره و النمو في تزايد مستمر لتصبح لها القدرة على منافسة المؤسسة.

[1] عبد الحميد أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة** ،دار الفجر للنشر و التوزيع ط01-القاهرة-مصر-2002 ص157.

4-**المديونية:**تكون نسبة المديونية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل في المدى البعيد إذا ما قورنت مع المؤسسات الكبرى و ذلك لان نسبة المديونية تتناسب طرديا مع حجم المؤسسات زيادة على ذلك فانها تختلف تبعا الاختلاف النشاط و القطاع الاقتصادي.

5-**انخفاض التكاليف:**نظرا لبساطة هياكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مردودية إدارتها و صغر حجمها يجعلها لا تتحمل تكاليف كبيرة مما يمكنها من إنتاج سلع بتكاليف أقل.

6-**التجديد:**إن الاختراعات و الابتكارات الحديثة منبعها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لان هذه الأخيرة تعمل على تشجيع الأفراد على الابتكار و التطوير أما المؤسسات الكبيرة فإنها، ترتكز على إنتاج السلع التي يكون الطلب عليها مستمر، و يكمن التنبؤ به، و تترك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة السلع التي ينطوي إنتاجها على مجازفة كبيرة و يستغرق بيعها وقت أطول.

ثالثا:المرحلة الثالثة:و تمتد من 1988 إلى يومنا هذا و قد قامت السلطات الجزائرية بمحاولة إنشاء منظومة مؤسساتية، نتيجة لزيادة حجم الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات المالية و النقدية و تطور علاقاتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات،ثم صدرت العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا و تتجلى ذلك في العديد من القوانين منها[1].

1- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

2- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها APSI.

3- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني و الأجنبي و في الواقع اصطدام تطبيق نصوص 1993لجرد المحيط العام الذي يفترض انه في خدمة الاستثمار وذلك بتقديم التصحيحات الضرورية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1]شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره، ص73.

المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، وذلك فهي تواجه العديد من التحديات، كمشكل البطالة أو غيرها من التحديات الأخرى التي تواجهها، و في هذا الإطار سوف نحاول إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاقتصادية من خلال ما يلي:

أولا:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنشاء مناصب شغل.[1]

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل حوالي 1848297 عاملا جزائريا، وهي تتطور من سنة إلى أخرى ما سيظهر في الجدول التالي:

رقم الجدول(2-1) مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل.

طبيعة المؤسسة	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	1233070	1494949	1577030	1676111	1800922
المؤسسات العمومية	52786	51635	48656	48086	47375
المجموع	1285856	1546584	1625686	1724197	1848297

مصدر:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرة الإحصائيات لسنوات 2008 -2012 ص40.

نلاحظ زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير منصب شغل بالنسبة للمؤسسات الخاصة في سنة 2008 بقيمة 1233070، و ازدادت من سنة إلى أخرى، حيث وصلت في سنة2012 بقيمة 1800922، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فكانت في سنة 2008 إلى قيمة 52786، وبدأت بانخفاض حتى وصلت سنة 2012 إلى قيمة 47375.

ثانيا:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمات الاربع قطاعات الاقتصادية في البلاد:و هي قطاعات المالية المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمات قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة

[1] سلمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول:تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية الاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة ،يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص07.

و المتوسطة، ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84,77% من الناتج الخام، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة و المتوسطة، تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 بالنسبة للنتائج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

جدول رقم(2-2) تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني (2007 -2011). الوحدة:مليون دولار

الطابع القانوني	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	749,86	760,92	816,80	827,53	923,34
القطاع الخاص	3153,77	3574,07	4162,02	4681,68	5137,46
المجموع	3903,63	4334,99	4978,82	5509,21	6060,8

مصدر:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره ص 43.

نلاحظ أن القطاع العام في مساهمة الناتج الداخلي الخام يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث تمثل قيمته 749,86 في سنة 2007و في سنة 2011 وصلت قيمته إلى 923,34، بالإضافة إلى القطاع الخاص في تزايد مستمر عبر سنوات 2007-2011.بحيث نلاحظ أعلى قيمة 5137,46 في سنة 2011 و أقل قمة في 2007 بقيمة 3153,77، أي أن هناك فرق بين القطاع العام و الخاص.

ثالثا:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات.[1]

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97,04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى بنسبة ضئيلة للصادرات و مقدرة بنسبة 2,96% من القيمة الإجمالية، أي بقيمة 2,18 مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، و ذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تمثل 99 %من مجموع المؤسسات في الجزائر، و المعطيات التالية تمثل مجموع المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات و التي تتكون أساسا من:

[1] سلمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره ص 08، ص09.

-منتوجات نصف مصنعة و التي تمثل نسبة 2,24% من القيمة الإجمالية للصادرات و ذلك بقيمة 1,66 مليار دولار أمريكي.

-السلع الغذائية بنسبة 0,42% أي بقيمة تقدر ب313 مليون دولار أمريكي.

-سلع التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على التوالي 0,04% و 0,02%.

الجدول رقم(2-3)أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات 2011-2012. الوحدة: مليون دولار

مجموع المنتجات	2011	2012
الزيتون و المواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	836,01	909,21
النشارد المنزوعة الماء	371,73	481,21
سكر الشمندر	265,23	207,97
فوسفات الكاليسيوم	128,34	152,88
الكحول الغير الحلقية	41,75	3,01
الهيدروجين و الغازات النادرة	39,14	36,04
المياه بما فيها المعدنية	25,72	31,13
التمور	23,37	24,71
جلود مدبوغة	20,33	14,87
الزنك على الشكل الخام	19,05	14,85
المجموع	1771	1922

مصدر:وزارة الصناعة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

نلاحظ تذبذب في المنتجات من منتج إلى أخر لسنتي 2011-2012 خارج قطاع المحروقات بنسب ضئيلة ونلاحظ أعل قيمة في 2011 و التي تتمثل في الزيوت و المواد الأخرى بقيمة836,01، و أقل قيمة الزنك على شكل خام بقيمة 19,05،أما في سنة 2012 فنلاحظ أيضا أكبر قيمة في الزيوت بقيمة 909,21، و المواد الأخرى و أقل قيمة في تتمثل في الزنك بقيمة 14,85.

تعتبر عملية التنمية الصناعية هدف تسعى إلى بلوغه الحكومة الجزائرية، مما دفع بها إلى إنشاء مؤسسات إنتاجية سواء كبيرة أو صغيرة و متوسطة، وذلك بغية الاستغلال العقلاني للموارد المادية و البشرية المتاحة إلى

جانب تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بدل الاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للخزينة، سنتعرض هنا إلى الإسهام المجدي للصناعات الصغيرة و الموسطة في ترقية الصادرات الصناعية الوطنية، سيما مع برمجة إنشاء 200 مؤسسة لانفتاح التي تتبنها الجزائر لتحسين محيطها الاقتصادي و إعطاء المؤسسة كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية، اتخذت السلطات العمومية في الجزائر جملة من الإيرادات التشجيعية تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنعاش قطاع التصدير.[1]

رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية.

لقد أدى الاهتمام المتزايد الكبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من قبل الحكومة إلى التحسين في بعض مؤشرات أدائها، وخاصة مدى مساهمتها في التجارة الخارجية، فقد أدت السنوات الأخيرة إلى انخفاض في الواردات و تزايد في الصادرات خارج قطاع المحروقات[2]، تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية من خلال ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(2-4)تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية خلال الفترة (2008-2009). الوحدة: مليون دولار

المجموعة الإنتاجية	2008	2009	نسبة التطورات
الاستراد	39479	39103	-0,95
التصدير	79298	43689	-44,91
الميزان التجاري	39819	4586	-88,48

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد2005،06،ص5.

نلاحظ من خلال الجدول وجود انخفاض في قيمة الميزان التجاري و التي قدرت 4,59 مليار دولار عام2009 كما شهد قيمة 88,48% مقارنة بعام 2008، وهذا راجع إلى الانخفاض الملحوظ في قيمة الصادرات التي قدرت 44,91%وهذا الانخفاض راجع لسعر البترول، أما بالنسبة إلى الواردات فقد عرفت انخفاض بنسبة0,95% مقارنة بعام 2008، حيث كانت 39,48مليار دولار لتصبح 39,10 مليار دولار.

[1] عماري جمعي، **التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسة الإستراتيجية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2011 ،ص 10.

[2] الأحضر بن عمر،على بن باللموس،**واقع وأفاق النظام المالي و المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة الملتقى الوطني حول معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها، جامعة الوادي، يومي،5-6 ماي 2013، ص9.

عموما تبقى الصادرات المحروقات أهم الصادرات الجزائرية للخارج أما بالنسبة إلى2,4% فتساهم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

المطلب الثالث:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتحصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بطرق التالية:

أولا: مصادر التمويل الداخلية:باعتماد على أصول المؤسسة و التي تكون محدودة عادة و غير كافية بالنظر لطبيعة الهيكل المالي المؤسسي،[2] ويعتمد هذا النوع على مصادر أخرى هي:

1-**رأس مال(الأموال الشخصية)** ويسمى أيضا بالأموال الخاصة أو يتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، و يكون هذا الجزء من الأموال الضروري في مرحلة الانطلاق و النمو، و هو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه على استقلاليته المالية، بحيث يراها حوالي 65 %[3]من أصحاب هذه المؤسسات أي أنها لا تلبي احتياجاتها بشكل مطلوب.

2-**التمويل من المصادر الذاتية:**إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل نشاطاتها يتمثل في الموارد الذاتية و المدخرات الشخصية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة فالمنشات الصغيرة الحجم تعتمد في الجزء الأكبر من احتياجاتها المالية على موارد الذاتية لأصحابها بإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة و الأصدقاء، و هذا ما تبين من خلال الدراسات حيث تبين أن تبين غالبية العظمى من مشاريع 80% تعتمد على مصادرها الذاتية لتمويل رأس مال العامل و حوالي 15% مشاركة مع آخرين من بينها المشاريع التي تقدمت بطلبات الحصول على قروض حوالي 2 % فقط، وهذا بسب الفوائد المترتبة على القروض، غير أنه من المشاكل التي تواجه هذا المصدر هو ضالة ممتلكات الخاصة أو وجودها بشكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين و يلاحظ أن التمويل من مصادر الذاتية يعتمد على مدخرات صغيرة جدا.[4]

---

[1] عثماني عياشة، **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،**(دراسة حالة شركة ستيفس للمشروبات، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2010-2011، ص148.

[2] شوقي جبار:**السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** مجلة التنظيم و العمل، العدد 05، جامعة أم البواقي ص08.

[3] Institut du développement-Marseille-Le financement de la petite, entreprise, en Afrique, l'harmattan ,Edition paris 1995 p :35.

[4] ليث عبد الله القهيوي-مرجع سبق ذكره، ص35.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية داخل الدولة:و تشمل ما يلي:

1-**حصيلة الصادرات**:تعد حصيلة الصادرات المنظورة و غير منظورة الصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى الدولة، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وزيادة الطلب على السلع و الخدمات، مما يشكل حافزا للمستثمرين.[1]

2-**التمويل من السوق غير رسمية**:تأتي السوق غير رسمية أو غير نظامية من حيث الأهمية، في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية في مرتبة ثانية غير أن الاقتراض من هذا السوق تتخللها عدة مشاكل هي:

أ-ارتفاع معدل الفائدة مقارنة به في السوق الرسمية.

ب-يعتمد على القروض القصيرة الأجل.

ج-ضمانات مالية و مادية مجحفة تضطر الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى اعتماد على وسائل التمويل غير الرسمية بسبب المشاكل و المعوقات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي لذلك فان مسألة تطوير نظام مالي فعال مرموق لتوفير مساحة واسعة من خدمات التمويل تعتبر حجر زاوية في إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يجب إعطاء أولوية لمسائل الأساسية و التغيرات في نمط المنشات الصغيرة و المتوسطة القائمة، بإضافة إلى المصادر التالية:

1- **البنك المركزي**: وهو السلطة النقدية و المعنية بالإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي و توجه الائتمان.

2-**البنوك التجارية**:يقوم نظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي تعتمد نشاطها على تجميع المدخرات الأفراد و المجتمع ووضعها في متناول المشروعات الأشخاص الراغبين في الحصول على قروض ومن مهام البنوك التجارية، تقديم قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات عادة ما تتدنى مساهمة بنوك التجارية في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادة ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة و متوسطة الأجل نوعا ما، وذلك فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات في الحصول التمويل من البنوك التجارية ذلك أن تلك المشروعات

[1] بن شيخ عبد الرحمن، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد**(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2009/2008 ص 41.

تحتاج إلى ائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية على الأغلب عدم اللجوء إليه تخوفا من عدم قدرة هذه المؤسسات توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك، و يمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل اللازم للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة بعدة عوامل منها:

-ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

-عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم.

-حجم أرباح البنك التي قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تحيز البنوك التجارية لصالح المؤسسة الكبيرة حيث يوجد بينها في اغلب الأحيان روابط و مصالح مشتركة و هناك عوامل أخرى تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من البنوك التجارية سواء في سعر الفائدة أو فترات السداد إضافة إلى خبرات المنشاة الصغيرة في مجال إدارة الأعمال و عدم سلامة الهيكل التمويل لهذه المنشات مما يجعل رأس مالي المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا للمساءلة الضريبية.

3-**مؤسسات الإقراض المتخصصة:** جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك و التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتمان في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح و عليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقديم التسهيلات الائتمانية المتوسطة و طويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية وذلك وفقا للشروط و الأساليب محدودة و مميزة عن تلك المتبعة في البنوك و إتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة و المتوسطة منها:

أ-**المؤسسات و الصناديق التمويلية:**غالبا ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات و تشجيع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تطوير عن طريق توفير التمويل اللازم لها و العمل على زيادة فرص العمل و تقليل من حدة الفقر و البطالة.

ب-**الصناديق و الهيئات التطوعية و المنظمات غير حكومية المحلية الأجنبية:**جاء تأسيس هذه الجمعيات و الهيئات نظرا للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع و شرائحه العديد و تتوجه هذه الجهات عادة لقطاعات و فئات محدودة مسبقا.[1]

[1]ليث عبد الله القهيوي-مرجع سبق ذكره ص 36-38.

-المبحث الثاني: طبيعة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحولات عميقة في طرق تسييرها و إنتاجها و تسويقها و مختلف العمليات المتعلقة بنشاطها، وذلك تماشيا مع التطورات البيئة المحيطة بها، ولعل تسيير المؤسسة يمثل الجانب الأساسي في هذا الاهتمام من حيث التحكم في مواردها و الاستخدام الأمثل لها، من حيث ضمان تطويرها و استمرارها في النشاط، و ذلك من خلال التحكم في عملية تسييرها و تنظيمها و اتخاذ القرارات المناسبة لها.

المطلب الأول: واقع التطور في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من مؤسسات خاصة و عمومية، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتدءا من سنة 2000، و ذلك لتسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، و تطور تقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشائها ما بين الفترة 2001-2007 و ذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة2001، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2012 حوالي 700000 مؤسسة توظف أكثر من 1,7مليون عامل، وتتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من مؤسسات خاصة، ما يقارب 95%من هذه المؤسسات و يتم توضيحه أكثر من خلال الجداول.

أولا:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

شهد القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وهذا للانفتاح والخوصصة التي شهدها القطاع العام و الجدول الموالي يوضح مدى تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط :

جدول رقم(2-5) تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط.

مج فروع النشاط	الفروع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	-النقل و المواصلات - التجارة و التوزيع - الفندقة و الإطعام -خدمات للمؤسسات - مؤسسات مالية - أعمال عقارية خدمات للمرافق الجماعية	94 997	102 841	112644	123 782	135 151	147 582	159444	172653	186157	195889
البناء و الأشغال العمومية		65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
الصناعة	المناجم و المحاجر الحديد و الصلب مواد بناء كيمياء-مطاط-بلاستيك الصناعة الغذائية	44023	46278	48785	51 343	54 301	57 352	59670	62145	64848	66841
	صناعة النسيج										
	صناعة الجلد صناعة الخشب و الفلين صناعة مختلفة										
الفلاحة و الصيد البحري		2 477	2 748	2 947	3 186	3 401	3 599	3642	3806	4006	4142
خدمات ذات الصلة بالصناعة	خدمات الأشغال البترولية المياه و الطاقة المحروقات	653	713	750	793	843	876	908	953	998	1032

المجموع	207 949	225 449	245842	269 806	293 946	321 387	345902	369319	391761	407779

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يبين الجدول تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة موزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث يحتل فرع نشاط الخدمات المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال السداسي الأول لعام 2012 بـــ 195889 مؤسسة ثم يليه نشاط البناء و الأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـــ 139875 مؤسسة خاصة خلال السداسي الأول لعام 2012.

ثانيا:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا كبيرا نظرا للسياسة المتبعة من طرف الدولة التي عمدت إلى خوصصة مثل هذا النوع من المؤسسات والجدول الموالي يوضح هذا التراجع حسب قطاعات النشاط.[1]

الجدول رقم (2-6) تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب القطاعات النشاط.

قطاعات النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعة	236	224	197	185	179	169	169
الخدمات	289	253	243	63	209	167	158
البناء والأشغال العمومية	85	62	58	219	43	41	40
الزراعة	113	114	113	113	114	183	184
المناجم و المحاجر	16	13	15	11	12	12	10
المجموع	739	666	626	591	557	572	561

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] صلاح الدين سردوك، مرجع سبق ذكره، ص28.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، حيث تراجع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية خلال عام 2012 إلى 561 مؤسسة بدلا من 572 مؤسسة سنة 2011.

لقد أكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أنه بات من الضروري الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل لمرحلة ما بعد البترول و قال أن هذا القطاع أصبح يلعب دورا هاما جدا في عملية التنمية الاقتصادية، و التشغيل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ويعمل على زيادة الإنتاج المحلي و بفضل سياسة رئيس الجمهورية تمكن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تسجيل تقدم ملحوظ، إن التطور الحاصل و الملحوظ في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا خلق مناصب شغل، يبرر حقيقة فعالية برنامج النمو الاقتصادي الذي سطره رئيس الجمهورية، حيث خصص 440 مليار سنتيم قصد تحسين محيط المؤسسات المتمثل في دعم و متابعة و مرافقة المستثمرين عن طريق مراكز التسهيل و إنشاء مشاتل الأخرى، و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي لتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.[1]

ثالثا:التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل غير متساوي، حسب الطابع الجغرافي، في تتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من52%من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمثلها أربع ولايات الجزائر، تيزي وزو، وهران بجاية، حوالي 27 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولايات الأربعة.[2]

جدول رقم(2-7) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات.

الجهات	2010	2011
الشمال	219270	227482
الهضاب العليا	112335	116869

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وثيقة انجازات عظيمة و تاريخية منذ 11 سنة من الحكم**، 17 أفريل 2010، ص01.

[2] عبد اللاوي مفيد، جميلة الحوزي، ناجية صالحي، **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مداخلة حول الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وواقعها في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي،2013، ص09.

الجنوب	30153	31412
الجنوب الكبير	7561	7831
المجموع	369319	383594

المصدر:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية،رقم19 2011،ص15.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز في الشمال، حيث بلغ عددها 219270 في سنة 2010،وزاد عددها 227482 في سنة 2011، كلما اتجهنا نحو الجنوب قل عددها حيث بلغ عددها في الجنوب الكبير7561 سنة 2010، و أما في 2011 بلغ عددها 7831.و نلاحظ أن عددها يزادد من سنة إلى أخرى.

المطلب الثاني: برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من (2000-2014).

إن برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار التنمية الشاملة المعتمدة من 2001-2014 أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفترة 2002-2009 شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معدل نمو بلغ 9 % سنويا، و هذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات، لا سيما خلال المخطط الخماسي 2005-2009 الذي كان يهدف إلى إنشاء 100ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة، كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية و تطوير المؤسسات و تشجيع قطاع خارج قطاع المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة و تأهيل 20 ألف مؤسسة من هذا النوع عبر المخطط الخماسي 2010-2014.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و النمو لفترة2000-2004.

هذا البرنامج الذي شكل منعرجا حاسما في مجال التاطير و هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

1-صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في2001، و الذي كرس نهائيا لدور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الاقتصادي، وحدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها.

2-إنشاء صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2002، و في سنة 2003 تم إنشاء مشاتل و مراكز التسهيل، ومجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المجلس الوطني المكلف

بترقية المناولة، أحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.

ثانيا:البرنامج الإضافي لدعم النمو لفترة 2004-2009.

تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم و وضع حيز التنفيذ للبرنامج الترقوي، لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي حواري، خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن و قد تم خلال هذه المرحلة تكريس ما يلي:

1-انعقاد الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية والتي انبثق عنها إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في 2004.

2-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2005.

3-إعطاء إشارة الانطلاق للبرنامج الوطني من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2007.

4-تعزيز المعلومات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير جسور الترابط مع المنظومة الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى تحسبا للتعاون و التكامل في 2008.[1]

5-انطلاقا من القانون رقم 18/المؤرخ في 23 فيفري 2008 تم اعتماد برنامج خماسي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي (2008-2011) بحوالي 1,2 مليار يورو، مما أدى إلى اعتماد 2577 مشروع في ماي 2011.

6-انطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية و إجراءات لتنويع القروض المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمها:

[1] ورقة عمل لتنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2009،ص41.

أ-إضافة ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة(هذه الأخيرة الذي رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دج)، تم إدراج ضمان للدولة، و إنشاء صناديق متخصصة: السياحة، البيئة، التكنولوجيا الجديدة، و لكل شعبة فلاحية.

ب-إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية و شركات رأس مال المخاطر.

ج-تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.

7-إنشاء مركز وطني لتطوير المناولة و من مهامها:

أ-تحديد قدرات المناولة في كل مجال النشاط، وكذلك العرض و الطلب الوطنيين.

ب-تقديم الدراسات و إجراء التحقيقات على القطاعات الأساسية للمناولة.

8-إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولاتية، لتطوير اليقضة الاقتصادية و التكنولوجية و بالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن أهم مهامه:

أ-اليقضة الاقتصادية و التكنولوجية.

ب-اقتراح السلطة العمومية إجراءات إنقاذ، مساعدة لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ج-تحليل و متابعة متغيرات بنية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

9-في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية :

أ-اختيار سنويا ثلاثة أحسن مؤسسات صغيرة و متوسطة مبدعة في منتجاتها أو في عمل إنتاجها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود 600ألف مليون دج.

ب-تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

ثالثا:البرنامج الخماسي لدعم النمو للفترة 2010-2014.

في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال الخماسي 2010-2014 لتحسين تنافسية المؤسسة بما يفوق 386 مليار دج، و يتمثل هذا الاهتمام في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1-تبسيط الإجراءات عند التأسيس، وتسهيل أمور التمويل و الإجراءات الضريبية و التأمينية:حيث تسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى محاربة كل أنواع البيروقراطية، التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات و القوانين التي تعيق من إنشاء هذه المؤسسات، و التي تزيد من تكلفة و أعباء المستثمر.

2- التعليم و التكوين لتطوير روح المقاولة:وهذه لأن المقاولاتية أصبحت تسير المؤسسات الكبرى الجزائرية من أجل تقليل تكاليف الإنتاج، و بالتالي تقليل الأسعار و منافسة الأسعار العالمية هذا على سبيل المثال.

3-تقوية إمكانيات الجماعات المهنية و تطوير المهارات:من حلال زيادة تدعم المؤسسات المهنية و بالتالي زيادة عدد خريجي حاملي الشهادات، ومستواهم العلمي و العملي مما يعطي لهم فرصة للتقريب للهيئات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4-الابتكار و البحث و التطوير:حيث سعت الجزائر إلى ترفية عمليات الابتكار و البحث و التطوير من خلال دعم و تمويل و تهيئة مراكز البحث و التطوير برامج الابتكار، كالجزائر الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2010، التي أعلنت عليها الوزارة المسؤولة بناءا على المرسوم التنفيذي رقم08-323 الصادر في 14أكتوبر لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة، حيث تتمثل في مبالغ مالية و ميدانية، وشهادات استحقاق.[1]

5-انجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(2-8)، وضعية انجاز هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2005-2014.

البرنامج الخماسي2010-2014	البرنامج الخماسي 2005-2009	المشاريع

[1] يوسف القرشي، سليمة غدير،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برنامج edpme** مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول روح المقاولة و التنمية المستدامة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،17-18أفريل 2007، ص03.

[2] Mipmepe, politique de promotion de le pme en algerie2012,p10.

	المشاريع في طور الانجاز	مشاريع المنجزة	
04	15	33	مراكز التسهيل
10	10	17	مشاتل المؤسسات
14	25	50	**المجموع**

Source :mipmepi,bullin d'infrmation statistique de la pme n°20 mars2012 .

نلاحظ من خلال الجدول عدد المشاريع في طور الانجاز 25 و المشاريع المنجزة 50 مشروع وذلك خلال البرنامج الخماسي 2005-2009، و 14 مشروع خلال البرنامج 2010-2014، بحيث يوجد في مراكز التسهيل 04 مشاريع و مشاتل المؤسسات 10 مشاريع.

المطلب الثالث:استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إن تجاوز العقبات، وتحد من تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتطلب إعداد برامج و استراتيجيات لبقاء و نمو هذه المؤسسات، ويتمثل في التأهيل، ويشمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، و إعداد برنامج الشراكة الأجنبية، من أجل تطور هذه المؤسسات و وضع إستراتيجية التدويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحسين تنافسيها، و التي يتم التطرق إليها في ما يلي:

أولا: إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إن عملية التأهيل تحدى ورهان، تدخل في المسعى العام، وهو تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة، الذي يرمي إلى تقرير و استمرارية المؤسسة في ديناميكية التغيير و بدائل النمو الحقيقي خارج قطاع المحروقات.

و يقصد بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسات على مستوى منافسيها الرائدين في السوق ،وذلك بإجراء تغيرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها.

1- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق برنامج اعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع وفقا للمادة 18 من قانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنص "على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للوزارة المكلفة بقطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بإعداد برنامج تأهيل مناسب وهي:

أ-تحسين تنافسية المؤسسات.

ب-ترقية المنتوج الوطني يتوافق مع المعايير الدولية.

و يشمل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات ،و إجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل و الصعوبات التي تواجهها سواء تلك التابعة من داخلها لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط و التي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية و الجبائية، مع الإشارة إلى إن البرنامج يمتد لفترة 12 سنة إلى غاية 2013 و يشمل على مرحلتين :[1]

أ-مرحلة التكيف و تمتد على مدى 05 سنوات.

ب-مرحلة الضبط و تمتد على 07 سنوات.

2-**شروط الانضمام إلى هذا البرنامج** هي:

أ-أن تكون المؤسسة جزائرية و تنشط منذ سنتين.

ب-أن تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهم كان نوعها(شركة تضامن، شركة المساهمة.....الخ).

ج-المؤسسة التي تستفيد من التأهيل تتمتع بمركز مالي متوازن.

د-تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها.

ه-تمتلك قدرات على التوسع أو المؤهلات تكنولوجيا عالية.

3-**أهداف هذا البرنامج**:يهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية على حصة هذه الأخيرة في السوق الداخلية و بلوغ السوق الخارجية، وذلك من خلال:[2]

أ-عصرنة التجهيزات و ألآت و تطوير طرق الإنتاج.

ب-تطوير التسيير و الكفاءات البشرية، وبرامج الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، ووضع طرق لتقسيم برنامج التأهيل.

4-**الهيئات المكلفة بالبرنامج الوطني للتأهيل**:يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات:

[1] سمية بروبي، **دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2010-2011،ص63.

[2] سمية بربي، مرجع سبق ذكره، ص64-65.

أ-الصندوق الوطني للتأهيل:والذي يتشكل من ممثلي الوزارة المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ممثلي غرف التجارة و الصناعة و الحرف الفلاحية، و أرباب العمل و النقابات، ويكون تحت إشراف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب-الوكالة الوطنية لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:هي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي، تعمل على إشراف الوزارة المكلة بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم165/05 المؤرخ في 2005/05/03، وتهدف إلى وضع إستراتيجية لعصرنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتأهيلها، وذلك عن طريق برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن مهامها، ترقية الخبرات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جمع و استغلال و توزيع المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تهدف عملية الـــتأهيل إلى ترقية و تطوير محيط المؤسسات وتسييرها، وتعزيز وتدعيم لحسين تنافسيتها، ومن العراقيل التي تعترض هذا البرنامج منها: التأخر في الانطلاق، وعدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات.[1]

ثانيا:إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتصدير:

في إطار الشراكة الاورومتوسطة قامت الجزائر في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوقيع اتفاقيات بين دول أخرى متقدمة، في إطار التعاون الدولي و نذكرها كما يلي:[2]

1-**التعاون الجزائري الألماني**:يضمن هذا التعاون مشروع إرشاد و تكوين بتكلفة إجمالية تقدر 3ملايين أرو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتكوين 50متخصص و 250 عونا مرشدا مشروع دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغلاف مالي يقدر 2,3مليون أرو، هدفه ترقية الحركة الجمعوية للمؤسسات.

2-**التعاون الجزائري الكندي**:تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري، يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي،وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري و الوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق التغير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر حوالي 7,4مليون دولار لمدة سنتين.

---

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دراسة تقيمية لبرنامج ميدا، مجلة العدد 09، جامعة ورقلة،2011، ص 147.

[2] قدي عبد المجيد،دادن عبد الوهاب، **سياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات**، بمداخلة:محاولة تقييم برنامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة، ص8-9.

3-**التعاون الجزائري الايطالي**:حيث تم توقيع بين وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، والوزير الايطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين و نظائرهم الايطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجزائر بدعم إيطالي.

4-**التعاون الجزائري النمساوي:**تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أرو، بعد مفاوضة دامت سنة، و يوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل الوردات.

5-**برنامج ميدا**:يندرج هذا البرنامج ضمن التعاون الاورومتوسطي edpme[1]، حيث تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وهدفه تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتأهيلها وتأهيل محيطها ومدته 05سنوات، انطلقت فعاليته في سنة2002، يعود برنامج ميدا وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ووفد اللجنة الأروبية مع ممثلي الجمعيات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهدفه الاستثمار، و الدراسة والتكوين لتلك المؤسسات.[2]

6-**البنك الإسلامي للتنمية:** تأسس هذا البنك 16-12-1973 بتوقيع 22دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي لدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي في 20 أكتوبر 1975 ، ويتم التعاون مع البنك الإسلامي في المجالات التالية:

-فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتقديم المساعدات فنية لدعم استخدام النظم المعلوماتية.

-إحداث مشاتل و تطوير التعاون مع دول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا.

7-**التعاون الأورومتوسطي:**في إطار التوصل إلى اتفاق الشراكة التي تسمح للجزائر، باندماج في الفضاء الاقتصادي، إطار إقامة منظمة التبادل الحر في عام 2010 تقريرا إصلاح المؤسسة الاقتصادية للشركاء الاقتصاديين في جنوب البحر المتوسط، بحيث استفادة منها الجزائر و الدول العربية، ويمكن التطرق للاستفادة

[1] مصطفى بلحاكم، **مجلة الإستراتيجية التنمية**، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية،العدد7، جامعة مستغانم، جويلية2014.

[2] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007-2008ص 100-102.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث كانت معظم المبالغ مخصصة لها، تم تخصيص 4,856مليار أرو من طرف البنك الأروبي.[1]

ثالثا: إستراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

إن عملية التدويل أصبحت اليوم أمرا واقعيا و منطقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كوسيلة للدخول في الأسواق الدولية، وهو عملية تدريجية تشمل عدة مراحل للدخول في الأسواق الخارجية، حيث يعتبر التدويل الطريقة التي تسمح بتطوير أعمالها، و ذلك من أجل اختراق الأسواق الدولية.

1-**عوامل التدويل:** هناك عدة عوامل تدفع لتدويل نشاطاتها ومن أهم هذه العوامل هي:

أ- العوامل الإستراتيجية: نجد فيها:

-تقسيم المخاطر بين الدول: من حيث دورة حياة المنتج، و تزداد شدة المنافسة في السوق المحلية في حين قد تكون في السوق الأجنبية أقل حدة، والتقليل من مخاطر التبعية سواء من ناحية التموين أو في قنوات التوزيع.

-الميزة التنافسية: يكون ذلك في إقامة وحدات إنتاج في الدول التي تتميز بانخفاض في مستوى الأسعار، و توفر الموارد الأساسية في عملية الإنتاج.

ب-عوامل مرتبطة بالسوق:وتتمثل في عوامل مرتبطة بالسوق المحلي ، بحيث يكون التدويل في بعض الأحيان مفروض، و ذلك عند تشبع السوق المحلية أو صعوبة الحصول على حصة في السوق المحلية.

وعوامل مرتبطة بالسوق الأجنبية التي تتمثل في تدويل المنافسة، أما بالنسبة للعوامل التجارية فتتمل في تقلص السوق المحلية، وتقلص دورة حياة المنتج.بالإضافة إلى العوامل الصناعية و عوامل الفرصة.

2-**مراحل التدويل:**تتمثل مراحل التدويل في:[2]

أ-درجة اهتمام ضعيفة من قبل المنشآت أو المؤسسات المعنية بالأسواق الدولية، مكتفية بتغطية السوق المحلية نتيجة للطلب المتزايد على السلعة.

ب-معاناة بعض المنشآت من وجود فائض من السلع التي لم يتم تصريفها في الأسواق المستهدفة، الأمر الذي يدفعها لمحاولة تصريفها في بعض الأسواق الدولية، من خلال بعض المنافذ التوزيعية (تجار الجملة أو التجزئة أو الوكلاء ...) و في شكل طلبيات.

---

[1] حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010-2011، ص 147.

[2] عبد الله بلوناس، **دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**(دراسة حالة الجزائر، فرنسا) مذكرة ماجستر،جامعة بومرداس.

د-نظراً للتزايد المستمر في الفائض من السلع المنتجة، من قبل الشركات المعنية، تبدأ إدارة الشركات التفكير جدياً في التصدير التجريبي لإحدى الدول المتقاربة معها ثقافياً و اقتصادياً، مما يكسبها خبرة و كفاءة بالتصدير لهذه الدول.

ه- في هذه المرحلة من مراحل الاهتمام بالأسواق الدولية، تبدأ الشركات المعنية بدخول أسواق دولية عن طريق وسطاء محليين، أو خارجيين معتمدين لشركات أجنبية أخرى، و ضمن تعاقدات أو ترتيبات تأخذ شكل الالتزام و الارتباط بتلك الأسواق التي سيتم التصدير إليها. الأمر الذي يفرض إجراء تعديلات مناسبة في المزيج التسويقي على السلع التي سيجري تصديرها للأسواق الخارجية، بما يتناسب مع أذواق و إمكانات و توقعات المستهلكين في تلك الأسواق الدولية المستهدفة.

و-تدرك المنشأة أشكالاً مختلفة للتواجد في الأسواق الخارجية لتدعمها أكثر، كمنح تراخيص لجهات دولية لإنتاج بعض السلع لديها في الأسواق الدولية التابعة لها، مع اكتفاء الشركة الأم بعائد التراخيص. و غالباً ما تقترن تلك التعاقدات و الاتفاقيات بترتيبات لتصدير المهارات التسويقية، لتقديم الخبرات اللازمة لتلك الشركات المضيفة و خاصة في المراحل الأولى من التعامل بينهما.

ي- في هذه المرحلة الأخيرة، تتزايد قناعة الإدارة العليا بأهمية الإنتاج و التصدير لبعض الأسواق الدولية، باعتبارها أسواقاً مربحة للسلع التي تطرحها، و بالتالي يبدأ العمل الفعلي بالتعامل مع تلك الأسواق المستهدفة خارجياً كجزء هام من إستراتيجيتها التسويقية العامة، و بأبعاد عالمية تتمثل مثلاً في: تحديد نمط دخول الأسواق الدولية، تصميم منتجات و خدمات عالمية، تطوير برامج تسويقية كونية و القيم بتحركات تنافسية على نطاق عالمي.

-المبحث الثالث : مظاهر التسيير الاستراتيجي لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

يعتبر التسيير الاستراتيجي حلقة وصل بين المؤسسة و محيطها، فهو الذي يمكنها من التعامل مع طوارئ المحيط وتغيرات عوامله المستمرة، و هذا ما يوضح الدور الأساسي المحدد للعمل في محيط تنافسي من اجل صياغة استراتيجيات هذه المؤسسات وفق هذه الظروف تكون المؤسسة خاضعة للقيود و محددات المحيط التنافسي، بحيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتسيير الإستراتيجي لتثمين مواردها و تعظيم الفائض، و تفادي مواجهة مخاطر المحيط بها.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية و عناصرها.

قد تبدو فكرة إستراتيجية وحدات الأعمال واضحة للغاية و غير معقدة و لاشك أنها فقد مسالة وضع غايات متوسطة المدى أو بعيدة المدى و حشد و تعبئة الموارد البشرية و المادية المطلوبة لتحقيق هذه الغايات ووضع و جدول زمني للتنفيذ، إن الرؤية الإستراتيجية لإدارة المشروعات هي تطور نوعي بحيث تحول إلى

المشرع بوصفه وحدة إستراتيجية ذات أهمية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منه يمكن إعطاء مفهوم الإستراتيجية و عناصرها.

أولا:مفهوم الإستراتيجية: إن الإستراتيجية (strategy) مفهوم قديم حيث يؤرخ استخدامه في سنة 400 قبل الميلاد وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية(strategos) و قد استخدمت لأول مرة في المجال العسكري لتعني مجمل العمليات العسكرية، لتحقيق الأهداف العليا.[1]

ويمكن القول أن الإستراتيجية هي الفن العام تميزا عن الخاص و الجزئي و التفصيلي في الإدارة التشغيلية ولأن العام و الشامل أكثر ثابتا و استقرارا، فان الإستراتيجية هي الفن العام في المدى البعيد لتظل الإدارة التشغيلية هي إدارة الجزئي التفصيلي و الأدنى الأكثر تغيرا في المدى القصير لهذا فان الإستراتيجية هي العمل الكلي الذي يتسم بعدم التنظيم و التوصيف المسبق مما يجعل القائد الاستراتيجي يتمتع بحرية التصرف العالية، كما أن السياق الاستراتيجي عادة ما يكون مفعما بالفوضى و عدم التأكد العالي و تكون التحديات كبيرة و لكن غير الواضحة مما يتطلب من القائد الاستراتيجي جهدا خلاقا في سياق يتسم بالجدة و الخصائص المتميزة، وخلاف ذلك العمل على المستوى التنظيمي الأدنى سواء المرتبط باء دارة الأدنى أو النشاط معين حيث تكون الأدوار محددة و الصورة واضحة مما تحد من قدرة القائد على التصرف إزاءها وتترك عادة للقواعد و الروتينات التنظيمية للتحكم بها. إن الإستراتيجية هي تصور بعيد المدى لما تسعى الشركة أن تكون عليه في المستقبل ، وقد تحدث "هنري منتزبيرج "أن هناك أربع دلالات للإستراتيجية هي:

-الإستراتيجية هي الخطة: و تعني وسائل الانتقال من هنا إلى هناك.

-الإستراتيجية هي المركز التنافسي:حيث أنها تعكس القرارات لتقديم منتجات معينة في أسواق معينة.

-الإستراتيجية هي المنظور:أي أنها رؤية للانجاز، إن الإستراتيجية تضمن وحدة الاتجاه بعيد الأمد للشركة.

و التي تنعكس في بؤرية الميزة التنافسية التي تفرض أن تبذل الشركة كل ما يجعل ميزتها التنافسية متجددة و يلاحظ أن" منتزبيرج "في هذه الدلالات الأربع، لم يشير للإستراتيجية بوصفها عقل الاستراتيجي [2] .

-الإستراتيجية هي عبارة عن مخطط مصمم لتحقيق هدف معين في الأجل الطويل.[3]

---

[1] نجم عبود نجم-**مدخل إلى إدارة المشروعات** – الطبعة الأولى الوراق للنشر و التوزيع جامعة الزيتونة الأردنية – 2013 ص 145.

[2] نجم عبود نجم- مرجع سبق ذكره ص147-149.

[3] محرز عبد القادر، **أدوات مراقبة التسيير لقيادة إستراتيجية المؤسسة-لوحة القيادة المتوازنة و نظام الموازنات التقديرية**، دراسة حالة الجزائرية للمنتجات الرذاذاية aldar مذكرة ماجستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2011/2010 ص22.

إن الإستراتيجية لها مفهوم معقد للغاية و محولات تعريفه بشكل كاف في جملة واحدة أو اثنين سوف تؤدي قطعا إلى استبعاد بعض العناصر الرئيسية، ومن الممكن إيجاد عدد من الكلمات أو الجمل المرتبطة جميعا على نحو ما بفكرة الإستراتيجية.[1]

وتعرف أيضا الإستراتيجية على أنها مجموع التوجهات المتعلقة بأنشطة المؤسسات في المدى الطويل، و بهذا فهي تتمثل في الحصول على ميزة تنافسية انطلاقا من تعبئة الموارد في محيط متغير، بهدف تلبية احتياجات السوق و رغبات مختلف الأطوار الفعالة في المؤسسة.[2]

وصفت الإستراتيجية بأنها "خطة منفردة"، وشاملة ومتكاملة ترتبط بميزات تستخدمها المنظمة للتعامل مع تحديات البيئة، فهي مصممة لتأمين بلوغ أهدافها الأساسية من خلال التنفيذ الصحيح لها، وعرفت بكونها"خططا و أفعالا ضرورية لتنسيق أنشطة أعضاء المنظمة نحو إتمام الغايات و الأهداف المنظمة. ونظرا إليها في نفس السياق بأنها"خطة عمل يتم فيها تخصيص الموارد و تحديد الأنشطة الأخرى للتعامل مع البيئة و مساعدة المنظمة في بلوغ أهدافها، و قدم آخرين تعريفا شاملا للإستراتيجية في ضوء استيعاب خصائصها الأساسية مضمونة أنها "توجه المنظمة و نطاقها الكلي بعيد الأمد، بما يضمن توافق مواردها مع تغيرات البيئة، وبخاصة في أسواقها، و زبائنها أو عملائها إضافة إلى مقابلة توقعات المساهمين،وقصد بها "أنها التعرف إلى أين تريد المنظمة أن تذهب لتحقيق أغراضها و الوصول إلى رسالتها فهي إطار يشترشد به في الاختيار المحدد لطبيعة المنظمة و توجيهها ويشكل أساس الإدارة الإستراتيجية، [3] بحيث توجد ثلاث استراتيجيات قاعدية هي ميزة التكلفة المنخفضة وإستراتيجية التمييز وإستراتيجية التركيز.[4]

ومما سبق نستنتج تعريف الإستراتيجية على أنها "خطة تتبعها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للوصول إلى أهدافها المسطرة و المحافظة على مكانتها في السوق".

ثانيا:عناصر الإستراتيجية: تتمثل عناصر الإستراتيجية في ما يلي:

1-**الغرض أو الرسالة:**يقصد بذلك في الحقيقة تحديد السبب في وجود الشركة، ويمكن تقسيم أغراض الشركة إلى:

---

[1] فيليب سادلر-**الإدارة الإستراتيجية**، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى-القاهرة-2008 ص 25-26

[2] Gerry Johnson ,havan scholes stratégique pupli-union,paris2000 p 27

[3] نعمة عباس خضير الخفاجي، **الإدارة الإستراتيجية المداخل و المفاهيم و العمليات**، الطبعة الأولى 2004، الطبعة الثانية 2010، عمان ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ص35.

[4] لزهر عابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2013/2012ص66

أ-الغرض هو خلق المساهم.

ب-الغرض هو الوفاء باحتياجات و توقيعات جميع الأطراف المؤثرة و المتأثرة بنشاط الشركة.

2-**السياسات:** في سياق إستراتيجية الشركة، تمثل السياسات القواعد أو المبادئ الموجهة أو المرشدة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من نموذج نجاح الشركة-بعبارة أخرى:هي ممارسات أو الطرق لفعل الأشياء غالبا ما تكون راسخة منذ فترة طويلة و ينظر إليها على أنها أجزاء لا غنى عنها من صيغة الشركة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

3-**تحديد مجال النشاط الذي تعمل به الشركة و تحديد نوعية الشركة:** ترتبط القرارات المتصلة برسالة الشركة و سياساتها ارتباطا وثيقا بمجموعتين رئيسيتين من القرارات الإستراتيجية:

أ-مجال النشاط الذي تعمل الشركة به و نوعية الشركة حاليا أو مستقبلا.

ويتصل النوع الأول من القرارات باختيار الصناعة أو الصناعات التي ستعمل فيها الشركة و القطاعات أو الأركان داخل مجموعات الصناعة العريضة التي سيتم التركيز عليها.

ب-النوع الثاني من القرارات فيتصل بناحية صعبة و معنوية وهي ثقافة المنظمة.

4-**الأهداف أو الغايات:** يوجد ميل لاستخدام هذين المصطلحين مكان بعضها، ويقصد بالأهداف الإستراتيجية هي الأهداف المراد تحقيقها خلال مدى زمني متوسط إلى طويل، ويمكن أن مالية مثل تحقيق زيادة معنية في أرباح السهم الواحد أو غير مالية مثل تحقيق زيادة مئوية ما في الحصة السوقية.

5-**الفرص و المخاطر:** يعد التعرف على الفرص في السوق جزءا هاما من العملية الإستراتيجية، ويتم بعد ذلك مقارنتها بإمكانيات الشركة وقدرتها، ويتم أيضا إجراء مسح للبيئة التنافسية للوقوف على المخاطر لمحتملة التي تهدد تنافسية الأعمال.

6-**عوامل النجاح الرئيسية:** توجد عدة أشياء يجب على وحدة الأعمال أن تكون قادرة على أدائها بشكل فائق الجودة لكي تتبوأ مكانة رائدة و قيادية في سوق معينة، وتشمل عوامل النجاح الرئيسية فيما يلي:

أ-اختيار الموقع و الاستحواذ عليه.

ب-متوسط حجم المتجر.

ج-وجود نظم تكنولوجيا معلومات تربط نقطة البيع باللوجيستيكيات.[1]

د- تغذية مرتدة دقيقة و سريعة من بحوث المستهلكين، و القوة الشرائية.

[1] نعمة عباس خضير الخفاجي، مرجع سبق ذكره ص 35.

7-**القرارات الرئيسية:**القرارات الإستراتيجية هي القرارات ذات ألأهمية الجوهرية بالنسبة للمنظمة و أعمالها و لكن لن تثبت صحتها أو خطؤها إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة، ومن ضمن القرارات الأكثر أهمية تلك التي تتصل بتخصيص الموارد، و لاسيما تخصيص رأس مال.

8-**القدرات أو الكفاءات:**يقصد بها الكفاءات المميزة التي يصعب على المنافسين تقليدها و ترتبط بتحقيق ميزة تنافسية في سوق معينة.

وقد طرح هاميل وبراهالاد (1994)مفهوم القدرات المحورية، وتعرف بأنها مجموعات من المهارات و التكنولوجيات التي تمكن شركة ما من تقديم منفعة معينة للعملاء، ولكي تصنف مهارة ما بأنها قدرة محورية أو أساسية، يجب أن تجتاز ثلاثة اختبارات:

أ-يجب أن تقدم مساهمة لا متناسبة في قيمة العميل.

ب-يجب أن تكون فريدة بشكل تنافسي.

ج-يجب أن تكون قابلة للتطبيق على مجموعة من المنتجات.

9-**الهيكل أو البناء:**وهو عبارة عن شبكة من العلاقات الموجودة داخل الشركة أو حولها، وتوجد العلاقات الداخلية مع الموظفين أو فيما بينهم، أما العلاقات الخارجية فتكون مع الموردين أو العملاء أو الشركات المشتركة ويعتمد الهيكل أو البناء على قدرة الشركة على بناء علاقات طويلة المدى و المحافظة عليها.

10-**السمعة:**و تكون ذات أهمية خاصة في الأسواق التي تكون جودة المنتج أو الخدمة مهمة فيها و لكن يمكن فقط إظهارها عبر فترات زمنية طويلة نسبيا.

11-**الابتكار:** و القدرة على استغلاله بما يحقق ميزة تنافسية مستدامة.

12-**الأصول الإستراتيجية:**وتنقسم إلى ثلاثة أنواع –الاحتكارات الطبيعية و الأحوال التي تكون تكاليف البنية الأساسية قد تم تكبدها بالفعل بحيث يستفيد المنافسون الجدد من هيكل تكاليف –مفيد و موات –و الأحوال التي تستفيد فيها الشركات من القوانين أو متطلبات الترخيص التي تقيد دخول السوق.

13-**التطبيق:**تكون الإستراتيجية السليمة ضئيلة القيمة إذا كان التطبيق ضعيفا،و يبدأ التطبيق بالتخطيط و الجدولة الزمنية، ويتضمن اتخاذ قرارات متصلة ببعض الأمور مثل هيكل المنظمة و تخصيص الموارد و مستوى المخاطرة المقبولة إضافة إلى المهارات القيادية و الإدارية،وخاصة عندما يتضمن تبني إستراتيجية معينة إجراء تغيير تنظيمي كبير، و هذا ما يحدث في معظم الأحيان.

14-**الميزة التنافسية المستدامة:**و هي ألا تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق مركز في السوق لا تستطيع الشركة أن تحقق من خلال هامش ربح أعلى من منافستها فقط، بل تستطيع أيضا المحافظة على ذلك المركز لفترة زمنية طويلة. [1]

المطلب الثاني: تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يعتبر إتباع إستراتيجية مثلى ومناسبة هي الوسيلة الأنجع لإنجاز مشروع ما، فيجب تحديد إستراتيجية المؤسسة قبل القيام بإنشائها، ونظر لأهمية الإستراتيجية في بلوغ الأهداف المرجوّة، ركزنا في هذا المطلب على الغاية أو الأهداف التي عادة ما يعمل صاحب هذا النوع من المؤسسات على بلوغها، فعادة ما يعتمد في التحليل الاستراتيجي على الشكل المختصر التالي:

الشكل رقم(2-1) إستراتيجية المؤسسة.

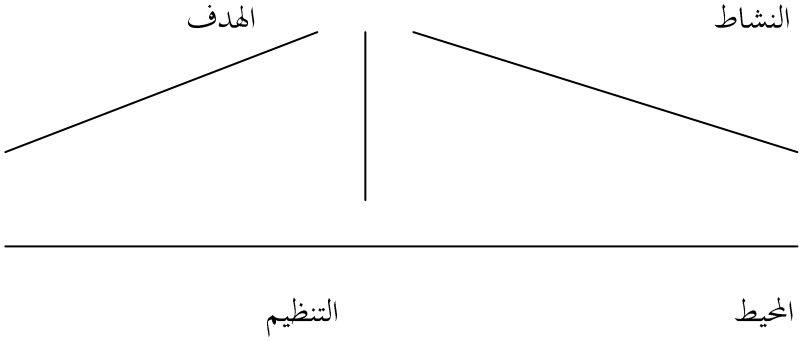

Source: Stratégies des PME et Intelligence Economique

Maryse Salles ed: Economic a 2003 p:44

يبين لنا من خلال هذا الشكل أنّ القواعد الأساسية لإستراتيجية أي مؤسسة هي أربعة: (الأهداف، التنظيم النشاط، المحيط)، وفي الحقيقة يوجد تضارب في الآراء حول مدى فائدة وضع إستراتيجية لهذا النوع من

[1] فيليب سادلر، مرجع سبق ذكره –ص 26-30.

المؤسسات، فمنهم من يرى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحكم حجمها ومحدودية نشاطها، لا تحتاج إلى إستراتيجية، لأن حسب رأيهم هذا المجال يهمّ أكثر المؤسسات الكبيرة، لكن أكثرهم يدعّم فكرة ضرورة وضع إستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات بمجرد النجاح في اجتياز مرحلة الانطلاق (الاستعداد للقيام بالمشروع.[1]

وتتحقق استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة بجملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

-في مجال سياسة التشريع و التنظيم.

-في مجال سياسة التمويل.

-في مجال سياسة الدعم الفني.[2]

وحسب بعض الباحثين في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن وضع الإستراتيجية يمر بالمراحل التالية[2]:

المرحلة الأولى: وضع قائمة للأسئلة الهامة وهي:

ما هو المقصود الأساسي من تكوين، تطوير أو إعادة إحياء هذا المشروع؟

- ما هي الأهداف التي نطمح إلى تحقيقها؟
- هل يعتبر المحيط بما فيه (المنافسون، الزبائن، الموردون.....) بمثابة عنصر قوة لنا أو ضعف ؟
- كيف يمكن حجز مكان لنا في هذه الحالة ؟
- ما هي إمكانياتنا ؟ وهل هي كافية ؟
- هل إمكانياتنا تتماشى مع ما نريد القيام به ؟
- ما هي طبيعة نشاطنا ؟
- هل بعملنا هذا نقوم بتقديم خدمة للمواطن ؟
- ما هي قيمة هذا العمل وهل هو قابل للتقييم ؟
- هل نتحكم في كل العوامل التي تجعلنا قادرين على الاستجابة لحاجيات المستهلك بصفة مرضية ؟

[1] أحمد سعد عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] ياسمين سعدون صليبي، **المنشات الصغيرة و المتوسطة الواقع و الأفاق**، مدرية الإحصاء الصناعي 2012 .

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأسئلة قابلة للتغيير حسب المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، إلاّ أن إيجاد أسئلة دقيقة معبّرة عن المشاكل الإستراتيجية تعتبر من أصعب المهام التي تواجه صاحب المشروع، لما تتطلبه من جهد في البحث وخبرة في التسيير .

المرحلة الثانية: تحديد الأهداف.

يمكن القول بأن تحديد الأهداف في هذه المؤسسات يكون أساسا عن طريق المالك أو المسير، هذه الطريقة الفردية في تحديد الأهداف تستدعي توفّر شرطين هما:

-ينبغي إلغاء صورة المسير الذي هدفه الأساسي هو تعظيم الأرباح من أذهاننا، فعلى الرغم من وجود هذا النوع من المسيرين فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أنّهم قليلون جدا فمعظمهم يهدف إلى إرضاء المستهلكين، وبالتالي اكتساب سمعة كبيرة وحسنة مما يسمح لهم بتكوين مؤسسة ناجحة ومعمّرة.

-نعتبر المسير هو ذلك الشخص الذي يعرّض نفسه للأخطار، وهذا باستثمار أمواله الخاصة، لذا فعلى صاحب المشروع أن يحدد هدفه بطريقة مدروسة تمكّنه من بلوغه.

المرحلة الثالثة: تحديد العلاقة مع المحيط

يعتبر نجاح أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مرهونا بنوعية المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة فهذا النوع من المؤسسات يعدّ دائما في خدمة المحيط، في حين أنّ المؤسسة الكبيرة هي عكس ذلك، إذ تسعى دوما إلى محاولة السيطرة والتحكم في المحيط الذي تنشط فيه.

من هذا المنطلق فالسبيل الوحيد للتأقلم مع المحيط يكمن في تمييز المؤسسة بتنافسية أكبر فأكبر، تأتي عن طريق القيام بعدّة تصرفات عقلانية وهادفة من طرف صاحب المؤسسة، مثلا اختيار نشاط معين، أين يمكن للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لعب دور مخالف للدور الذي تلعبه المؤسسات الأخرى.

المرحلة الرابعة: تحديد التنظيم المناسب

يعتبر التنظيم بمثابة النتيجة الأساسية لجهود المسير، الذي يقوم بتجسيده إمّا بطريقة فردية أو جماعية، مع الإشارة إلى أنّ التنظيم في مثل هذه المؤسسات عادة ما ينبثق من الأهداف التي يضعها المسير نصب عينيه، مما يقودنا إلى القول بأنّ هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا ما تتحدّد اعتمادا على نوع المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فحسب بعض الاختصاصين في ميدان المؤسسات الصغيرة و الموسطة.[1]

[1] Maryse Salles, Stratégies des PME et I intelligence Economique, (Ed,Paris:Economica,2003)

– إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط متحرك غير مستقر، فالهيكلة الواجب الاعتماد عليها هي تلك التي تعتمد على المسايرة والليونة.

– إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط مستقر نسبيا، فالهيكلة الواجب الاعتماد عليها هي التي تعتمد بدورها على التقسيم الواضح للعمل.

المرحلة الخامسة: اختيار النشاط المناسب.

يعتمد التحليل الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على تحليل حقل النشاط الاستراتيجي ومنه يتضح جليا وجوب تأني صاحب المؤسسة في اختياره للنشاط الذي هو مقبل على الاستثمار فيه، فمن المستحسن أن يكون قريبا أكثر من الصفات التالية[1].

– نشاط قليل التعقد.

– نشاط قليل الحركية.

– نشاط قليل الاستثمار فيه.

المطلب الثالث: الهيئات المدعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إن الدور الذي تشكله المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد المعاصر جعلتها تتبنى هيئات لتطويرها سواء من مستوى الفكري و التطبيقي الأمر الذي جعل من الإبداع ضرورة حتمية، و قائمة الاستقرار حياة هذا النوع من المؤسسات، وذلك في ظل التغيرات المتوالية في الاقتصاد الجزائري من تحرير السوق، و المنافسة و الانفتاح التجاري و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي سوف تترتب عليه أثار و انعكاسات في غير صالح المؤسسة الاقتصادية مما أدى إلى انتهاج العديد من الآليات و السياسات بغية تنمية قدرات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و تطويرها ابتدءا من مرحلة النشأة الأولى و بفضل هيئات مدعمة و هي:

أولا:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أنشأت الجزائر سنة 1991وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة1994بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211الصادر بتاريخ 18 جويلية 1994 و التي حددت مهامها لترقية هذا النوع من المؤسسات و تسعى هذه الوزارة إلى:

1- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقيتها.

---

p30.

[1] Maryse Salles.ocit ,p45.

2-حماية طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويره.

3-ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسيعها و تطويرها.

4-إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع.

5-ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات.

6-ترقية الشراكة و الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7-ترقية المناولة.

8-إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

و أنشئت تحت إدارة الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها المشاتل و مراكز التسهيل، وذلك وفق المادتين 12-13 من القانون التوجيهي.

أ-المشاتل:طبقا للقانون 12من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاتل تعمل على ترقية هذه المؤسسات، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و للاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب-مراكز التسهيل:أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء العديد من مراكز الدعم و التي من بينها مراكز التسهيل، هذه الأخيرة تعتبر هيئات استقبال و توجيه للمؤسسات المنشأة وتسعى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها، إقامة الدعم المالي في مجمل القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تسهيل عملية دعم التمويل، و تتميز هذه المراكز بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتجسيدا لهذا المشروع، أنشأت الوزارة 14 مركزا للتسهيل على مستوى 14 ولاية منها:الجزائر، بومرداس، الشلف وهران، سيدي بلعباس، غرداية ....إلخ.[1] ومن المهام التي تسعى إليها هذه الوزارة هي:

-تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

-المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[2]

---

[1] سلطاني محمد رشدي-مرجع سبق ذكره، ص84-85

[2] لوكادير مالحة:**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستر في القانون،فرع، قانون التنمية الوطنية،جامعة تيزي وزو 2012 ص35 .

ثانيا:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

استحدثت الوكالة الوطنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ووضعه تحت سلطة رئيس الحكومة

يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشطتاها، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتجمع بين المهام التالية:

1-تقديم الدعم و الاستشارة للمستخدمين و متابعة مسار التركيب المالي، وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة مرحلة تنفيذ المشروع.

2-تضع تحت تصرف مستخدمي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي المتعلق بممارسة نشاطهم.

3-إحداث شبكة للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا، ومن هنا فان الوكالة تقدم الدعم المعنوي و المالي و الفني للمستحدثين و في استثماراتهم التوسعية، وتسهر على محافظة المؤسسة المستحدثة على المناصب المشغلة وتحقيق الأرباح لصاحبها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرجاع القروض في اجلها المحددة.

ويتعلق الجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكلين من الاستثمار:

4-الشكل الأول:يتمثل في الإنشاء و الشكل الثاني في توسيع نشاط المؤسسة المصغرة بعد انقضاء مرحلة الإنشاء، و يمكن إنشاء هذه المؤسسات باعتماد على تمويل ثنائي أو ثلاثي فالتمويل الثنائي يكون بين المستفيد و الوكالة و الثلاثي يكون بين مستفيد و الوكالة و البنك وهو الأكثر تداولا ويكون كما يلي[1]:

أ-مساهمة مالية لأصحاب المشروع:تتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار و موطنه.

ب-قرض دون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب قيمة الاستثمار.

ج-قرض بنكي بفوائد رمزية بالنظر للتخفيضات من طرف الوكالة نسبيا، ويتم ضمانه من طرف صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب وبفضل هذه الوكالة وخلال 06سنوات تم إنشاء 50000مؤسسة مصغرة تشغل 15000عامل.

د-متابعة الاستثمار التي يتم انجازها من قبل الشباب.[2]

---

[1] بن عنتر عبد الرحمن، **واقع الإبداع في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية** –مجلة جامعة دمشق للعلوم قانونية و الاقتصادية المجلد24 العدد01 2008 ص 156.

[2] شادلي شوقي:**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، بولاية الجزائر) مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2008/2007 ص71.

ثالثا:الوكالة الوطنية و دعم الاستثمارات (APSI):

أنشأت هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار رقم 93-12-و هي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و هي مكلفة بمساعدة المستثمرين استفاء التشكيلات اللازمة لانجاز استثماراتهم و السهر على احترام الآجال القانونية لأنشطة، من حلال إنشاء شباك وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية للاستثمار، و ذلك من أجل تقليص أجال الإجراءات القانونية و الإدارية لإقامة المشاريع، بحيث لا تتجاوز 60 يوم، ابتدءا من تاريخ الإيداع النظامي لتصريح و طلب الاستفادة من الامتيازات.

تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و ضمان ترقيتها و تطويرها، تتمثل كافة الإجراءات الشكلية لإنشاء المؤسسات و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد، وكذلك منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات وضمان احترام الالتزامات، و أيضا تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات، و فيما يخص انجازات الوكالة نجد أنه من خلال الفترة 1990 حتى نهاية 2000 بلغ حجم الاستثمارات المصرح بها لدى وكالة APSI أكثر من 43200 مشروع استثمار قابل لإنشاء أكثر من 1605000 منصب عمل، بقيمة استثمار أكثر من 3344مليار دج% 78 من هذه المشاريع بلغت قيمتها ما بين 20 و 50 مليون دج و 60% من هذه المشاريع بتشغيل ما بين 10 إلى 500 عامل، وتصنف المشاريع المصرح بها على مستوى APSI

إلى أربعة أنواع من الاستثمارات:

1-المشاريع المنشأة حديثا.

2-المشاريع القائمة حاليا، و التي وسعت طاقتها الإنتاجية.

3-المشاريع التي تقوم بالاستغلال الداخلي للمنتجات، و التي لها خمس سنوات قبل صدور أمر الإعلان المتعلق بقانون الاستثمار لسنة 1993.

4-المشاريع التي تمت إعادة هيأتها، خاصة المشاريع المتواجدة حاليا ولكن تحتاج إلى إعادة تأهيل وسائل إنتاجها حيث تعمل على تقييم المشاريع و دراستها في اتخاذ القرارات بشأنها ووقوع تعديل مرسوم السابق بالإصدار الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله، وتمنح الوكالة العديد من الامتيازات للمستثمرين من بينها الإعفاء الضريبي مدة معينة.

رابعا:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم 01-03 الصادرة بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،[1] وهي ذات طبيعة وطنية، وهو ما يظهر من تسميتها أين ستكون لها فروع جهوية تسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار وهذا ما سيشكل دعما حقيقي لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر التراب الوطني الأمر الذي سيحقق و على المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي بأبعاده المختلفة، تعتبر الوكالة لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة وتهدف إلى تقليص أجال منح تراخيص اللازمة إلى 30 يوما كأقصى مدة، ابتدءا من تاريخ إيداع الطلب لاستفادة من الامتيازات، ولقد أوكلت لهذه الوكالة العديد من المهام فهي تعمل على تجسيد و متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترقية و إدماج الابتكار التكنولوجي فيها، وكذلك تقييم فعالية و نجاعة تطبيق البرامج القطاعية و متابعة ديمقراطية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بلغ عدد المشاريع التي صرحت بها وكالة ANDI أظهرت حتى 2000 حوالي 484مشروع بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بقيمة 386402 مليار دج و التي من المتوقع أن تستقطب 74173 منصب عمل، وحسب قطاعات الأنشطة، نجد أن تصريحات وكالة ANDIأظهر سيطرت قطاع الصناعة، وذلك من 1272 ملف بقيمة 154214 مليار دج و التي من المتوقع أن تستقطب 30926 منصب عمل تم يأتي قطاع النقل 803 ملف بقيمة 31170مليار دج و 8920 منصب عمل متوقع، وبعدها قطاع البناء و الأشغال العمومية 696 ملف بقيمة 5659 مليار دج، وساهمت هذه الوكالة في السداسي الأول سنة 2012 ب4275 مشروع مصرح به بحجم استثماري قدر حوالي 410 مليار دج.

و يشغل 47040 عامل، أما في سنة 2011 قدرت ب7803 مشروع مصرح به بحجم استثماري قدر حوالي 1378مليار دج، ويشغل 140110 عامل.[2]

إن التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها على المستوى الوطني، يدل على أن معظم المشاريع متمركزة في شمال البلاد، حيث نجد أن حوالي% 93 من المشاريع المصرح بها متواجدة في ولايات، الجزائر، عنابة وهران و البليدة قسنطينة في حين نجد أن أغلبية ملفات المشاريع المودعة لدى ANDI تابعة للقطاع الخاص. [3]

خامسا:صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر:

[1] المادة 12 من قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 ص 11.

[2] شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، **واقع و أفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، المداخلة حول واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05-06-ماي 2013 ص 07.

[3] سلطاني محمد رشدي- مرجع سبق ذكره ص 88-89

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و هو يميز له آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85%، من الديون و فوائدها في حالة فشل المشروع الممول كما أنها تؤدي دور كبير في استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر من مصادر التمويل و مجموعة من صناديق أخرى تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها يفضل الدراسات المقدمة و المتابعة المستمرة، لنشاطاتها من أجل استمرارها، كما تسهم استثماراتها المستقبلية في بعضها، فضلا عن هذه الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

شرعت الجزائر في عملية تؤهل المؤسسات بتطبيق برنامج أعد من طرف الوزارة الوصية وفقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات سنة 2001 حسب نص المادة 18 منه على أنه في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوزارة المكلفة بالقطاع تقوم بإعداد برنامج تأهيل مناسب بغية تحسين تنافسية المؤسسة، وهذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية.

يتمثل البرنامج المقترح بمجموعة من إجراءات الدعم المباشر و إجراءات الدعم المحيط المباشر لها، لمعالجة المشاكل و الصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها و الناتجة من ضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط و المتمثلة في العراقيل الإدارية و المالية، الجبائية الخدماتية ....إلخ، ويستمر البرنامج حتى سنة 2013، وتجدر الإشارة إلى عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تملك إمكانيات كبيرة تساعد في النمو و اكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية أي أن عملية التأهيل تستهدف المؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تمت مساعدتها و تأهيلها فضلا عن توفر الشروط الآتية:

1-أن تكون المؤسسة جزائرية و قد نشطت منذ سنتين على الأقل.

2-أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تصدير منتجاتها و خدماتها مستقبلا مؤسسات لها قدرة على التنمية التكنولوجيا، و يطبق البرنامج بواسطة المؤسسات من الهيئات أهمها:

-الصندوق الوطني للتأهيل و الذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعينة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وممثلي غرفة التجارة و الصناعة و الحرف الفلاحية و أرباب العمل و النقابات، ويكون بإشراف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية.

سادسا:الوكالة الوطنية لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

استفادت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من برنامج تأهيل بالتعاون مع الاتحاد الاروبي MEDA يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة و تأهيل رؤوس و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عبر القيام بدورات تكوينية، وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن من تكوين المسيرين لاستفادة من خبرات و الابتكار و تأهيل المحيط بصفة عامة لتمكين المؤسسات من تحسين أدائها و الوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية و تحسين الجودة عن طريق إجراءات لدعم الهيئات العمومية و الخاصة، وجمعيات العمل، وممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات و المعاهدة العمومية فضلا عن تكوين المؤسسات المالية المتخصصة من أجل توسيع لآليات التمويل كما استفادة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUP المقدر ب 11, 4 مليون دولار، ثم البدء في استغلاله منذ السداسي الأول لسنة 2000 و الذي يهدف إلى عصرية المؤسسات، و تطوير أدوات إنتاج الاستثمار في الأنشطة للامادية ،[1]ومن الاستراتيجيات نذكر ما يلي:

1- فعالية التشغيل الداخلي .

2-عمليات توظيف رأس المال الفكري و الحصول على المعارف .

3-نوعية المنتجات و الخدمات المقبولة عن السوق .

4-العلاقة مع الزبائن .

5-تغيرات المحيط و الإجراءات الوقائية .

خاتمة الفصل:

لقد تناولنا في فصلنا هذا التعرف على قوانيين و المراسيم التي تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و حدوث نشأتها و المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطور في عدد المؤسسات

[1] بن عنتر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 157-159.

العمومية و الخاصة بحيث تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمّ أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصّة، ولعب دور المسهّل في إنشاء وتكاثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل.

خلق مؤسسات جديدة على غرار فروع أخرى، أمّا فيما يتعلق بترقية الصادرات والوردات خارج المحروقات من السلع، فإنها تعرف تطورا طفيفا بالنسبة للصادرات، وبقاء الواردات على حالها، لذا فالجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدّة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني لترقية المناولة، ومجلس وطني استشاري وكذلك برنامج وطني لتأهيل المؤسسات وذلك من خلال إتباع هيئات معينة منها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوكالة الوطنية و دعم الاستثمارات، و من أهم النتائج ما يلي:

-ظهور و نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك بعد الاستقلال.

-تتمثل مصادر التمويل في الجزائر بوجود مصدرين، مصدر داخلي ومصدر خارجي.

-تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل عديدة للتمويل تتمثل في، المشكلة الضرائب و التسويق ومشكلة و معوقات الائتمان و التمويل.

-ظهور عدة مخططات تنمو ية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة(2001-2014) و النتائج التي ترتبت على هذه المخططات.

-وجود استراتجيات متبعة لبقاء هذه المؤسسات في السوق و المحافظة على استمراريتها في النشاط و السوق.

الفصل الثالث

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية تبسة

توطئة:

إن تنامي ظاهرة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نظرا لغياب مصادر التمويل المتاحة، بالنسبة لأصحاب الأفكار الاستثمارية،و الدعم المالي الممنوح عن طري هذه الوكالة،و المتمثل في قروض بدون فائدة، لمختلف المشاريع الاستثمارية،و تخفيض نسب الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية و الجبائية، ومن خلال هذا البحث سنعرض أهم ما جاءت به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيسمسيلت، سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل ، و ذلك من خلال ما تم عرضه في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**
- **المبحث الثاني: المساهمات المالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**
- **المبحث الثالث:حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تطورها و مكونات دراسة الجدوى الخاصة بها.**

-المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

استحدث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1999، وعرفت على أنها ذات طابع خاص،وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و لها فروع جهوية و محلية، وقبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتم تعريف هذه الوكالة حسب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي المعدل و المتمم، عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق 24 يونيو 1996 و المذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص"الوكالة"

تعريف الوكالة: تعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي المؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.[1]

يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي،عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الأواني الأخيرة جملة من التدابير، ادرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتقرير هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع و دعم أصحاب الأفكار الاستثمارية الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها إلى 10000000 دج من خلال منح الامتيازات تشجيعية و تسهيلات عديدة تتمثل في:

-مساعدة مجانية(استقبال، إعلام، مرافقة و تكوين).

-امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ، وتخفيض الحقوق الجمروكية في مرحلة الانجاز).

[1] 11h www.ansej.org.dz.04-04-2015

-الإعانات المالية (قروض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).

المطلب الثاني:مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقوم هذه الوكالة بالمهام الرئيسية التالية:

-تدعيم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

-تسيير الوكالة وفقا لتشريع و التنظيم المعمول بهما، لا سيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.

-تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

-تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، و مساعدتهم عند الحاجة، لدي المؤسسات و الهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

-تقديم علاقات متواضعة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها.

-تطبيق كل التدابير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.[1]

-تنظيم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

-تستعين بخبراء مكلفين بدارسة المشاريع و معالجتها.

-تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية**، لجهاز دعم تشغيل الشباب، نوفمبر 2011 ص 30-31. WWW.ansej.org.dz

-تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

-تشجع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها.

-تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

-تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.

-تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و رصد القروض.

المطلب الثالث:هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يهدف هذا القرار إلى تحديد التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تدعي في صلب النص(الوكالة) تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24ربيع الثاني 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996، و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، يتضمن تنظيم الوكالة الداخلي، تحت سلطة المدير ما يأتي:

-هياكل مركزية.

-هياكل محلية.

أولا: الهياكل المركزية للوكالة:تشمل الهياكل المركزية للوكالة على ما يلي:

1-قسم تنمية البرامج.

2-قسم الدارسات و الإحصائيات و الإعلام الآلي.

3-قسم الإدارة العامة.

4-قسم المالية و المحاسبة.

5-المفتشية العامة.

يلحق بالمدير العام، زيادة على ذلك:[1]

-أمين عام، مكلف بالمسائل المرتبطة بتسيير و سير هياكل الوكالة.

-مستشار مكلف بالتدقيق الداخلي.

-مستشار مكلف بالتعاون و الشراكة و التكوين.

-مستشار مكلف بالاتصال و الإصغاء الاجتماعي.

-مستشار مكلف بالشؤون القانونية.

يكلف قسم البرامج، لاسيما بما يأتي:

-تصميم و تطبيق برامج لتطوير الجهاز و تحسين نوعية خدمات الوكالة في مجال مرافقة أصحاب المشاريع.

-الحرص على متابعة و تكوين أصحاب المشاريع بهدف ضمان ديمومة المؤسسات المصغرة المستحدثة.

و يضم ثلاث دوائر:

-دائرة متابعة المشاريع.

-دائرة مرافقة و تكوين الشباب أصحاب المشاريع.

-دائرة الدراسات القانونية و المنازعات.

يكلف قسم الدراسات و الإحصائيات و الإعلام الآلي، لا سيما بما يأتي:

-المبادرة بكل دراسة تتعلق بالمؤسسة المصغرة و تشجيع روح المقاولاتية عند الشباب.

-استقبال و معالجة و تحليل الإحصائيات المتعلقة بإنشاء المؤسسات المصغرة.

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2011، مرجع سبق ذكره، ص47.

-تسيير و تطوير النظام المعلوماتي و ترقية استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

ويضم ثلاث دوائر:

-دائرة الدراسات الاستشراقية.

-دائرة الإحصائيات.

-دائرة الإعلام الآلي.

يكلف قسم الإدارة العامة، لا سيما بما يأتي:

-إعداد و اقتراح إستراتيجية و سياسة تسيير الموارد البشرية و الوسائل المادية للوكالة.

-إعداد الخطط التقديرية لتعداد المستخدمين.

-إعداد و اقتراح مخطط التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعارف و تحويل مستخدمي الوكالة.

-ضمان المحافظة على الأرشيف طبقا للتنظيم المعمول به.

-تحيين جرد ممتلكات الوكالة المنقولة و العقارية.

- ضمان صيانة ممتلكات الوكالة و المحافظة عليها و القيام بعمليات تهيئة و إعادة تهيئة منشآت الوكالة.

-متابعة و تنسيق برنامج استثمار الوكالة.

-متابعة ملفات المنازعات المتعلقة بتسيير مستخدمي ووسائل الوكالة.

-ضمان تسيير الوسائل العامة.

ويضم ثلاث دوائر:

-دائرة الموارد البشرية.

-دائرة الوسائل العامة.

-دائرة التنظيم و العلاقات المهنية.

يكلف قسم المالية و المحاسبية، لا سيما بما يأتي:[1]

-إعداد ميزانية الوكالة و ضمان تنفيذها و متابعتها ومراقبتها.

-مسك محاسبة الوكالة طبقا للتنظيم المعمول به.

-ضمان مسك دفاتر و سجلات الوكالة طبقا للتنظيم المعمول به.

-تدعيم الحصيلة المحاسبية و الجبائية للوكالة.

- الحرص على تموين المنتظم للحسابات البنكية لتمويل الشباب أصحاب المشاريع.

-ضمان تسيير طلبات التمويل و تموين الحسابات الخاصة بتمويل المشاريع لتمويل المؤسسات المصغرة.

-مراقبة كل العمليات المرتبطة بتمويل المشاريع.

ويضم ثلاث دوائر:

-دائرة التمويلات.

-دائرة الميزانية و مراقبة الميزانية.

-دائرة المحاسبة.

تكلف المفتشية العامة، التي يسيرها مفتش عام بمساعدة مفتشين، بضمان مراقبة تطبيق التشريع و التنظيم المعمول بهما و المتعلقين بالوكالة و جهاز دعم إنشاء النشاطات من طرف الشباب أصحاب المشاريع، وبهذا الصدد تكلف، لا سيما بما يأتي:

-التوجيه و تقديم الاستشارة لكافة مستخدمي الهياكل المركزية و المحلية من أجل تمكينهم من ممارسة صلاحياتهم بصفة حسنة في إطار الوانيين و التنظيمات المعمول بها.

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره، ص48.

-تقييم تنظيم و سير الهياكل المركزية و المحلية للوكالة.

-السهر على الحفاظ على وسائل الوكالة و مواردها و على استعمالها الحسن و العقلاني.

-السهر على احترام و تنفيذ قرارات و توجيهات الوزارة الوصية.

-السهر على احترام و تنفيذ قرارات وتوجيهات المديرية العامة للوكالة.

-ضمان مراقبة تحصيل القروض بدون فائدة الذي تقوم به فروع الوكالة.

-ضمان المتابعة المنتظمة للمؤسسات المصغرة الممولة في طور الاستغلال.

-معاينة الصعوبات و العراقيل التي تواجهها المؤسسات المصغرة قيد الاستغلال.

-إبداء جميع الاقتراحات الرامية إلى ضمان ديمومة المؤسسات المصغرة و نجاعتها.

زيادة على ذلك، يمكن أن تستدعي المفتشية العامة للوكالة لأداء عمل ذو طابع فكري، أو القيام بمهام مراقبة دقيقة حول ملفات محددة، أو وضعيات خاصة أو العرائض التي تدخل في اختصاص الوكالة.

تعد المفتشية العامة تقريرا سنويا عن نشاطاتها و ترسله إلى المدير العام للوكالة.

ثانيا:الهياكل المحلية للوكالة: تتمثل الهياكل للوكالة فيما يلي:[1]

-الفروع الولائية,

-ملحقات الفروع الولائية.

1-الفروع الولائية:تتولى الفروع الولائية للوكالة أساسا مرافقة الشباب أصحاب المشاريع عبر كافة مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، لا سيما من خلال:

أ-الاستقبال و التوجيه.

ب- المحادثات الجماعية و الفردية.

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره، ص48.

ج-إعداد الملف التقني الاقتصادي.

د-التكوين في المجالات المرتبطة بتسيير المؤسسة.

ه-عرض ملفات الشباب أصحاب المشاريع أمام اللجنة المحلية لانتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع الاستثمارية التي تترأسها:

و-مرافقة المؤسسات المصغرة ما بعد الاستحداث و متابعتها.

وتكلف، زيادة على ذلك، بما يأتي:

-تنظيم عمليات الإشهار و الإعلام حول جهاز دعم تشغيل الشباب لفائدة الشرائح المعنية، على مستوى البلديات و مؤسسات التكوين و التعليم المهنيين، و المؤسسات الجامعية.

-إعداد و تبليغ القرارات التنظيمية المتضمنة المساعدات و الامتيازات التي يمنحها الجهاز.

-ضمان تحضير و تنظيم دورات لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب أصحاب المشاريع.

-ضمان تحصيل القروض بدون فائدة.

-إعداد التوقعات الميزانياتية و ضمان تنفيذها بعد إشعار من المديرية العامة.

-المساهمة في إنشاء بنك محلي للمشاريع.

-تسيير و تحيين بنك المعطيات المتعلق بالمشاريع في طور الانجاز أو المنجزة.

-إعداد التقارير الشهرية و الثلاثية و السنوية لنشاط الفرع.

-ضمان تسيير كل العمليات المتعلقة بالموارد البشرية في حدود مهامها.

-تسيير ممتلكات الوكالة العقارية و المنقولة و ضمان المحافظة عليها.

-المشاركة في التظاهرات ذات الصلة بنشاط الوكالة.

2- **ملحقات الفروع الولائية**:يضم الفرع الولائي للوكالة الذي يسيره مدير ويساعده مستشار مكلف بالاتصال و الإصغاء الاجتماعي، مما يلي:

أ-مصلحة إدارة الوسائل.

ب-مصلحة المالية و المحاسبة.

ج-مصلحة الإحصائيات و الإعلام الآلي.

د-مصلحة المرافقة.

ه-مصلحة المتابعة أو التحصيل و المنازعات.

يحدد عدد الفروع الولائية و اختصاصها الإقليمي طبقا للملحق المرفق بهذا القرار.

ويتضمن الفرع الولائي للوكالة ملحقات، يتولى تسييرها رئيس ملحق و تكلف بالمهام الآتية:

-مرافقة الشباب أصحاب المشاريع.

-متابعة المؤسسات المصغرة.

-تحصيل القروض بدون فائدة.[1]

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره، ص 49.

-المبحث الثاني: المساهمات المالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تتمثل تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في حاصل استثمارات الأموال المحتملة، و في الهبات و الوصايا، والمساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية، كل حاصل أخر يرتبط بنشاطاتها.

المطلب الأول:إيرادات و نفقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتم تحديد كيفيات تسيير التخصيص الخاص رقم 087-302الذي عنونه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" المتمم و المعدل، حيث يحدد هذا المرسوم كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص للخزينة رقم 087-302 في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، و يكون الوزير المكلف بالتشغيل أمرا رئيسيا بالصرف من هذا الحساب.

يضع الآمر الثانوي بالصرف، من أجل سد حاجات تسيير هذا الحساب، تحت تصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التخصيصات الضرورية لانجاز الأهداف الموكلة لهذه الهيئة في مجال دعم خلق نشاطات المؤسسات المصغرة، وحسب المادة 4: يقيد في الحساب رقم 087-302 ما يأتي:

أولا:في باب الإيرادات:

1-تخصيصات ميزانية الدولة.

2-حاصل الرسوم الخاصة المؤسسة لصالح الصندوق بموجب قوانين المالية.

3-حاصل تسديدات القروض غير المكافأة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

4-جزء من رصيد حساب التخصص رقم 049-302، الذي عنوانه"الصندوق الوطني لترقية الشباب " عند إقفاله.

5-حاصل الاستثمارات المحتملة من أموال الصندوق.جميع الموارد أو المساهمات الأخرى.

ثانيا:في باب النفقات:

1-منح القروض بدون فائدة لصالح الشباب ذوي المشاريع، لإنشاء مؤسسات مصغرة و كذا:

2- تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

3-علاوة ممنوحة بصفة استثنائية للمشاريع التي تتسم بخصوصية تكنولوجية قيمة.

4-التكفل بالدراسات و الخبرات و أعمال التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الضمانات الواجب منحها للبنوك و المؤسسات المالية.

5-مصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ البرامج و الأعمال المذكورة أعلاه، لا سيما تلك المرتبطة بسير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

6-يحدد قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير المكلف بالتشغيل، قائمة الإيرادات و النفقات المقيدة في هذا الحساب.

7-توضح بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير المكلف بالتشغيل، كيفيات متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص رقم 087-302الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"

8-يعد الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب برنامج العمل، يبين من خلاله الأهداف المسطرة و آجال تحقيقها.

المطلب الثاني: الصندوق المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

يضمن الصندوق الممنوحة للشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم عل اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حسب الكيفيات المحددة، يكمل ضمان الصندوق الذي يقدمه المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية، يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك و المؤسسات المالية المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، و في حدود70%من مبالغها.

أولا: تعريف الصندوق: وضع الصندوق تحت وصاية السيد وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي و موطنه لدى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يدير الصندوق مجلس الإدارة و يسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا: دور الصندوق: تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان الإخطار الممنوحة إياها للشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية الاستثمارية المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يكمل الصندوق الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين إلى المؤسسات المقرضة المتمثلة في:

-رهن التجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك و المؤسسات المالية، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

-تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.

-رصد الأجهزة المتنقلة.[1]

ثالثا:موارد الصندوق:

1-تخصيص أولي من أموال خاصة:يتكون من :

أ-مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برأسمال.

ب-مساهمة الخزينة العمومية.

ج- مساهمة البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة برأسمال.

د-جزء من الرصيد غير مستعمل من صندوق النشاطات الصناعية و التجارية و الحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 27 شوال عام 1410 الموافق 22 مايو 1990 و المتضمن إحداث صندوق لضمان النشاطات الصناعية و التجارية و الحرفية المشتركة و تحديد قانونه الأساسي، أثناء حله، و يخص هذا الرصيد مبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.

[1] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مرجع سبق ذكره،ص12.

2-الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:

أ-الشباب ذوي المشاريع.

ب-البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة.

3-عائدات التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة و الاشتراكات المحصلة.

4-الهبات و الوصايا و الإعانات المخصصة للصندوق.

5-تخصيصات تكميلية من أموال خاصة، تأتي من المشاركين برأس المال الأولي و من البنوك و مؤسسات المالية جديدة منخرطة.

يمكن أن يلجأ الصندوق إلى تسهيلات مصرفية لتغطية حاجاته المالية و يقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة.

تمثل الوكالة نوعين من الاستثمار هما استثمار الإنشاء، ويتعلق هذا الاستثمار بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري من طرف صاحب أو أصحاب المشاريع.

أولا:شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل، ينبغي استيفاء الشروط التالية:[1]

1-أن يكون الشاب بطالا.

2-أن يتراوح سنه بين19-35سنة.

3-يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب شغل دائمة على الأقل يمكن رفع سن مسير المؤسسة إلى أربعين سنة كحد أقصى.

4-أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.

5-تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.

[1]الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة، ص05.

ثانيا: أشكال التمويل المقترحة: يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب هي هذا الإطار على شكلين أساسين شرط لا يتجاوز كلفة الاستثمار ملايين دج و هما:[1]

1-**التمويل الثلاثي:** وهو عبارة عن تركيبة مالية تتمثل في ثلاثة أطراف و هو صاحب المشروع،و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و المؤسسات المصرفية.

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددها القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم103/11 لا سيما المادة الثالثة التي تنص على"يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ استثماري المراد إحداثه أو توسيعه، و المادة الرابعة التي تنص على"يتراوح مبلغ القروض بدون فائدة حسب تكلفة الاستثمار لإحداث أو توسع الأنشطة، حيث تكون المساهمة الشخصية تمثل 1%وتساهم الوكالة الوطنية (قرض بدون فائدة) 29% ، و القرض البنكي 70% ، هذا في المستوى الأول، أما في المستوى الثاني فتمثل المساهمة الشخصية 2% و نسبة الوكالة 28% و القرض البنكي 70% ،حيث في المستوى الأول مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000دج، وفي المستوى الثاني يتراوح بين 5000000و 10000000، ونلاحظ أن هناك تخفيض من التكاليف الخاصة بالمشاريع، كما كان عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي، حيث تم تخفيض مستوى مساهمة الشخصية من 5%إلى 1%من تكلفة الاستثمار، و أما بالنسبة إلى الوكالة من 25% إلى 29% عندما يكون المشروع في المستوى الأول، و من 20 إلى 28% من تكلفة الاستثمار في المستوى الثاني.

2- **التمويل الثنائي:**و هي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية و ذلك حسب مستويين:

أ-في المستوى الأول:عندما يكون المبلغ 500000دج فان المساهمة الشخصية تكون 71%ومساهمة الوكالة الوطنية تكون 29%.

ب-المستوى الثاني:فيكون المبلغ من 500000إلى 10000000 دج، حيث تكون المساهمة الشخصية 72% و مساهمة الوكالة الوطنية 28%، بحيث نلاحظ أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة،ص07.

يتحملون عبئ أو التكلف الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم، و هذا ما يشكل عائق بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صبغة التمويل الثلاثي.

3-الإعانات و الامتيازات:تمنح نوعان من الإعانات المالية خلال مرحلتين:

أ- مرحلة الانجاز:خلال هذه المرحلة يستفيد صاحب المشروع من:

-الإعانات المالية:بإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بثلاث قروض أخرى للشباب أصحاب المشاريع من خلال:

-قرض بدون فائدة 500000دج موجهة للشباب حاملي شهادة التكوين المهني.

-قرض بدون فائدة 500000دج لتكفل بانجاز المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

-قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون دج لفائدة الشباب حاملي شهادة التعليم العالي.

ب-تخفيض نسبة الفوائد البنكية: في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزء من الفوائد على القرض البنكي بحيث كانت تمنح معدلات مختلفة حسب النشاط أما في الوقت الحالي أصبحت تمنح 100% لكل قطاع.

و تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية لمدة ثلاث سنوات، انطلاقا من النشاط، وستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاطات المهنية، وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشباب المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة، و الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحيث تنفذ بالنسبة للنشطات الحرفية و المؤسسة المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم ممتلكات الثقافية، بإضافة إلى هذه من دفع الضرائب تأتي تدابير جديدة لدعم هذا الامتياز بإخضاع المشاريع الاستثمارية الجديدة لدفع الضريبة بصفة تدريجية بعد نهاية مدة الإعفاء و هذا على الشكل التالي:

1-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

2-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي:تخفيض قدره50%.

3-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي:تخفيض قدره 25%.

ويحدد هذا التخفيض كما يأتي.

-20 % بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي العمل الذين سبق لهم العمل في المنطقة الشمالية من البلاد.

-52%بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي لأول مرة بمنطقة شمال البلاد.

-53% بالنسبة لجميع أنواع التوظيف التي تتم في المناطق الواقعة بالهضاب العليا و الجنوب.

يستفيد المستخدم من هذا التخفيض ما دامت علاقة العمل قائمة، في حدود ثلاث سنوات كحد أقصى تتكفل ميزانية الدولة بفارق الاشتراك في الضمان الاجتماعي المترتب على التخفيض.

لايطبق التخفيض المنصوص عليه بموجب هذه المادة في حالة توظيف أجانب لا يقيمون بصفة فعلية و اعتيادية و دائمة في مفهوم التشريع المعمول به.

-المبحث الثالث:حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تطورها ومكونات دراسة الجدوى الخاصة بها.

بالنظر لطبيعة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل كمؤسسة عمومية تقوم بمنح التسهيلات لأصحاب المشاريع الاستثمارية و توجيههم و مساعدتهم في بلورة فكرة المشروع و مرافقتهم أثناء الدراسة، حيث تطورت المشاريع و زيادة عددها من سنة إلى أخرى.

المطلب الأول:مكونات دراسة الجدوى للمشاريع الممولة من طرف Ansej.

تقترح الوكالة لدعم تشغيل الشباب على أصحاب الأفكار الاستثمارية توجيهات عامة من أجل إعداد دراسة عن المشاريع الاستثمارية الخاصة بهم من مختلف الجوانب الاقتصادية و البشرية و التقنية و المالية و القانونية و تتمثل هذه الخطوات في:

-خطوات إنشاء المشروع:تتمثل عملية الإنشاء عدة مراحل، يجب على أصحاب المشاريع الاستثمارية تخطيها مع مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تتمثل في:

أولا:البحث عن فكرة:و ذلك من خلال دراسة أنماط الاستهلاك أو الإنتاج أو بيانات الصادرات و الواردات من مجموعة من الأفكار التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، يمكن تحديد الأفكار التي الجديرة بالاهتمام و الدراسة استنادا على بعض المؤشرات منها:[1]

1-مدى توفر رأس مال المطلوب لتمويل المشروع.

2-هل المشروعات المقترحة تدخل ضمن المشروعات المسموح بها، بحيث لا يمكن إنشاء مشاريع غير أمنية.

3-مدى توافق المشروعات المختارة مع القيود التي تضعها الدولة، كعقود تحويل العملة من الاسترداد.

4-محاولة الاستفادة من قوانيين الاستثمار كإعفاءات الجمروكية أو الإعفاء من الضرائب لمدة معينة.

[1] دليل إنشاء المؤسسة، مرجع سبق ذكره.ص02.

ثانيا:إعداد المشروع: بعد التحقق من التحفيزات الشخصية لإنشاء مشروع، ومن صحة الفكرة الاستثمارية بإمكان أصحاب المشاريع الشروع في إعداد دراسة جدوى لمشاريعهم التي تتضمن خمس جوانب كبرى هي:[1]

1-الجانب التسويقي: وهي معرفة أحوال السوق تم إعداد خطة لجميع المعلومات من أجل معرفة المنافسين و معرفة الطلب وتحديد المبيعات المتوقعة، ووضع خطة إستراتيجية تجارية فيما يخص الأسعار و التوزيع و الاتصال.

2-الجانب البشري:ويشمل تكوين فريق المؤسسة من:

-المنشئ:حيث يجب أن يستوفي شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل بإضافة إلى المؤهلات التي تتمتع بها أصحاب المشروعات الاستثمارية (دبلوم، شهادات عمل).

-الشركاء:حيث يمكن أن يكون أن يكون المشروع فردي أو مجموعة من الشركاء.

-العمال الأجراء:حيث تكون الأفضلية للمشروع لأكثر تشغيلا للعمال من خلال عدد المناصب عمل الجديدة المستحدثة سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

3-الجانب التقني:تغير دراسة الجدوى التقنية العمود الفقري والمحور الأساس لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عمله تقديرات التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل والتكنولوجيا المستعملة.

4-الجانب المالي:إن دراسة المالية التي تقوم بها الوكالة، تهدف إلى التحقق من جدوى المالية للمشروع وذلك من خلال:التحقق من الربط بين احتياجات المالية وإمكانيات الدولة الموارد، التحقق من مرودية المشروع وذلك عن طريق إعداد الميزانية العامة التقديرية العامة وجدول حسابات النتائج، لكل سنة بحيث تسمح نتائج المالية من اتخاذ القرارات بشأن:

-انجاز مشروع:أي مشروع مقبول ذو جدوى مالية.

-إعادة التنظيم في العناصر التجارية أو التقنية: أي تأجيل منح الموافقة على تمويل المشروع الناتج إلى المبالغة في تقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة، حيث يقدر المبلغ الأقصى 1000000000دج

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

-التخلي عن المشروع:أو بعبارة أخرى رفض تمويل المشروع و هذا ناتج عن عملية تغيير التي تثبت عدم جدوى للمشروع ماليا.

5-الجانب القانوني: يعتبر هذا الجانب الإطار التشريعي للمشروع، والذي يؤثر على مستوى التزامات أصحابها تجاه مختلف الشركاء و التي تتلخص فيما يلي:

الالتزامات المتعلقة بالقرض بدون فائدة الممنوحة من طرف الوكالة، و الالتزامات العامة.

المطلب الثاني:الملفات الممولة حسب القطاعات لوكالة تيسمسيلت:

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم بتمويل هذه النشاطات التي تتلخص في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (3-1) ملخص الملفات الممولة حسب القطاعات لسنة 2014.

النشاطات	رقم الملف	عدد المشاريع
الفلاحة و الصيد	238	491
البناء و الأشغال العمومية	379	1419
كمياء و البلاستيك	2	4
الطاقة	1	2
الفندقة –مطاعم و مقهى	71	146
الري	56	224
صناعة الغذائية	262	819
مواد البناء	14	42
خدمات غير سلعية للجماعات	1291	2961
النقل	1022	2048
المجموع	3336	8156

المصدر: من إعداد الطالبة من طرف الوثائق المقدمة من طرف موظفين الوكالة.

[1] وثائق داخلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع تختلف من قطاع لأخر، نرى أن قطاع الفلاحة و الصيد يحتوي على 491 مشروع والبناء و الأشغال العمومية على 1419 مشروع، أما الكيمياء فيتمثل في 4مشاريع و الطاقة في مشروعين ة هي أقل قطاع، بالإضافة إلى الفندقة، و تتمثل في 146 مشروع و الري 224 مشروع و الصناعات الغذائية يحتوي على 819 مشروع و مواد البناء 42 مشروع و الخدمات غير سلعية توجد فيها 2961 و هي أكبر قطاع، بينما قطاع النقل يحتوي على 2048 مشروع، كل هذه الملفات ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: تطور المشاريع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة 1998-2014.

تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال هذه الفترة يتم عرضه من خلال الجدول التالية:

جدول رقم(3-2) تطور الملفات الممولة من طرف هذه الوكالة.

	1998		1999	
	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع
الفلاحة و الصيد	0	0	0	0
البناء و أشغال عمومية	3	12	3	13
كيمياء و بلاستيك	1	2	0	0
الطاقة	0	0	0	0
الفندقة، مطاعم، و مقهى	0	0	1	2
الري	0	0	0	0
صناعة غذائية	3	9	6	17
مواد البناء	0	0	0	0
خدمات غير سلعية لجماعات	2	4	8	18
النقل	9	19	31	64
المجموع	18	46	49	114

2000		2001		2002		2003	
عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع
2	4	0	0	0	0	4	8
3	13	3	11	0	0	5	21
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	1	2	0	0	0	0
3	7	5	10	7	14	3	7
0	0	1	4	1	4	1	4
9	25	12	35	2	6	4	13
0	0	0	0	1	3	0	0
8	18	14	29	7	14	22	49
29	58	12	24	0	0	3	6
54	125	48	115	18	41	42	108
2004		2005		2006		2007	
عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع
5	10	4	8	2	4	0	0
7	22	8	29	4	15	2	7
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
9	19	7	14	2	4	3	6
0	0	0	0	0	0	1	4
11	32	8	21	4	14	3	9
2	7	0	0	0	0	2	5
36	82	30	63	19	42	15	35

14	28	4	8	0	0	2	4
84	2	61	143	31	79	28	70
2008		2009		2010		2011	
عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع
2	5	5	10	10	19	54	110
10	35	20	75	41	154	44	166
1	2	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
1	2	6	12	2	4	5	10
0	0	6	24	10	40	10	40
10	30	20	64	13	40	32	108
0	0	0	0	0	0	2	6
23	54	52	126	62	144	133	302
11	22	69	139	62	124	200	400
58	158	158	450	200	525	480	1142
2012		2013		2014		المجموع	
عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع	عدد الملفات	عدد المشاريع
53	118	45	91	52	104	238	491
95	355	88	334	43	157	379	1419
0	0	0	0	0	0	2	4
0	0	0	0	0	0	1	2
7	15	5	10	5	10	71	146
13	52	10	40	3	12	56	224
56	173	40	129	29	94	262	819
4	12	2	6	1	3	14	42
401	928	284	622	175	431	1291	2961

2048	1022	6	3	100	50	1046	523
8156	3336	817	311	1332	524	2699	1152

المصدر:من إعداد الطالبة و عمال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.2015.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المشاريع و الملفات من سنة إلى أخرى المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث كانت في السنوات الأولى مشاريع قليلة جدا بالنسبة لسنة 1998 كانت 48 مشروع و 18 ملف تم أصبحت تتزايد ، حيث أصبحت في سنوات الأخرى في إرتفاع متذبذب، كانت في سنة 2012 عدد المشاريع مرتفع وصل إلى2699 مشروع و بلغ عدد الملفات 1152 مقارنة بسنة 2014 الذي مكان بقيمة أقل من سنة 2012 و قدر نحو817 مشروع و 311 ملف.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التعرف على مهامها،و أنواع الاستثمارات الممولة من طرف هذه الوكالة، و التعرف على هياكل هذه الوكالة، و مكونات دراسة الجدوى، و استعراض نشاط حصيلة الوكالة في مجال تمويل و دعم المشاريع الاستثمارية، ومن خلال القيام بدراسة ميدانية في فرع وكالة تيسمسيلت استعرضنا تطورات حول هذه الوكالة من حيث عدد المشاريع الممولة، و قد توصلنا إلى النتائج التالية:

-تمنح الدعم لأصحاب الأفكار الاستثمارية.

-يوجد نوعان من التمويل، تمويل ثنائي و تمويل ثلاثي.

-وجود تطور في عدد المشاريع و الملفات من سنة إلى أخرى.

خاتمة

خاتمة عامة:

كان هدفنا من دراسة هذا الموضوع هو محاولة، التعرف على هذا القطاع بالتركيز على إيجاد التعريف اللائق له على ضوء تجارب بعض الدول حتى يمكن القول، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا ومتميزا عن باقي المؤسسات. والوقوف على الدور الذي يلعبه في اقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية منها خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وإبراز مختلف المشاكل التي تجابهه وتحول دون فعالية الدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق أهداف التنمية. و إبراز أثر الإستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر ا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن للإصلاحات المنتهجة أن تعطي دفعا قويا لها، و التأكيد على الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإظهار مساهمتها في التشغيل وتحقيق التوازن الجهوي، وفي المجاميع الاقتصادية كالقيمة المضافة والناتج الإجمالي والاستثمارات والتجارة الخارجية. وتوضيح كيف يمكن، لكل من الإطار التشريعي والمؤسساتي وسياسة تنمية وأساليب الدعم هذا القطاع، التأثير على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر تنافسية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ومن خلال ماسبق قد توصلنا إلى النتائج التالية لتأكد من اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:في تحليلنا في الفصل الأول المرتكز على محاولة الوقوف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يميزها عن غيرها من التنظيمات الأخرى بالموازاة مع اختبار الفرضية الأولى التالية: توصلنا إلى النتائج التالية:

-بالرغم من تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا القطاع متواجد في النشاط الاقتصادي وتأديته لدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن وجود تعريف موحد، دقيق وشامل يعتبر من الصعب بلوغه.

-يمكن الاتفاق في هذا الشأن على جملة من المعايير يستند عليها في تحديد التعريف لهذا المؤسسات، تجتمع في المعايير الكمية التي تعبر عن الحجم، أو المعايير النوعية التي تشير إلى خصائص هذه المؤسسات.

-كما يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في محاولة تحدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسعى الاتجاه الأول إلى تحديد هذا المفهوم من خلال التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع قائم بذاته والمؤسسات الكبيرة استنادا على الاختلافات القائمة بينها، بينما يحاول الاتجاه الثاني تحديد مفهوم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل مكونات النشاط الاقتصادي أي بالنظر إلى نوعية الأنشطة التي تندرج تحت مظلة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتي تشترك كل منها في مجموعة خصائص متشابهة.

-وبالرغم من تعدد المعايير الكمية، يمكن القول بأن عدد العمال يعتبر أكثرهم قبولا على المستوى الدولي. وبصفة عامة يتوقف المعيار المرجح على طبيعة القطاع الذي ينتمي له نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وعلى الغرض من التحليل والدراسة ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الخدمات الداعمة، ويفضل الاعتماد على المعايير المزدوجة والمركبة إذ توفرت البيانات والمعلومات التي تمكن من استخدامها وكما يتوافق وخصائص القطاع ونشاط المؤسسة التابعة له.

- وبالنسبة للجزائر فقد فصلت في الموضوع بوضعها لتعريف رسمي بموجب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علما بأن هذا القانون يستمد عناصره من القانون المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي، وهي بذلك تؤكد مرة أخرى على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع قائم بذاته.

-**الفرضية الثانية:** أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.

- لقد عملت الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر مع مطلع التسعينات على المرور إلى اقتصاد السوق، المذهب الجديد في الجزائر الذي ينبني على الحرية والمساواة في المعالجة للتنمية، فكل المؤسسات الجزائرية، مهما كانت عمومية أم خاصة، تستفيد من نفس المعاملة وذلك منذ التخلص التام من الاحتكارات لغاية التحرير للقبول في التجارة الخارجية.

بعد أن كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التخطيط مهمشة ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا بنسب ضعيفة وفي نشاطات محددة كما أظهرته مختلف المعطيات الإحصائية التي قمنا بتحليلها الفصل الثاني من هذه الدراسة، أصبحت تشكل مع مطلع التسعينات وحسب تأكيد بعض الهيئات الوطنية ومنها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن هذه الأخيرة أصبحت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للجزائر وبتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، ومساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة والناتج الإجمالي والصادرات، كما بينته مختلف المعطيات الإحصائية.

-لقد تأكد من خلال الأرقام المتوصل إليها بأن الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر حتى مطلع التسعينات كان لها أثرا واضعا على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاد الجزائري.

-**الفرضية الثالثة:** للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دور بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، والتي تقوم بتمويل مشاريعهم الاستثمارية المتمثلة بمنح القروض و الامتيازات لهذه الفئة، وذلك للقضاء على البطالة و التخفيف من التصدير المنتوجات و الاعتماد على المنتج الجزائري و زيادة التصدير خارج قطاع المحروقات.

-**الاقتراحات و التوصيات:** بناءا على ما تقدم من النتائج والملاحظات نحاول تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي تتمثل في:

1- الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.

2- ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من أجل حفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الزيادة من مقدراتها التنافسية.

3-الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في دول نامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الجزائري.

4-إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة .

5- العمل على تطوير مراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات، وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين.

6-العمل على تعزيز علاقات الشراكة والتعاون الجهوي والدولي في المناحي الاقتصادية والمالية والتقنية، بتكثيف العالقة مع المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمنظمة الدولية للتنمية

الاقتصادية والصناعية ONUDI ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE المنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الاتحاد الأوروبي، على غرار مختلف الدول النامية التي كانت استفادتها كبيرة من برامج هذه المنظمات في مجالات عديدة.

7-العمل على تحديث وتحسين الروابط التنظيمية وتحسين تكنولوجيا المعلومات وتقديم المساعدة لاستخدام التجارة الالكترونية.

8- لابد من البحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية مقارنة مع البلدان الأخرى ،والعمل على تشجيعها وتطويرها وتسخير الموارد المالية اللازمة لها ،حتى لاتضيع الموارد في قطاعات غير مربحة .

قائمة المراجع

-المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1- ليث عبد الله القهيوي، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية** ، دار الحامد لنشر و التوزيع، الاردن،طبعة الحلاوة.

2- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**- دار المحمدية العامة الطبعة الثانية دون سنة النشر.

3- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة،** دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2002.

4- زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية،** ط1 دار الثقافة، الأردن2012.

5- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية** دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

6- فريد راغب النجّار،**إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**،ط1 الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة،1999.

7- أحمد سعد عبد اللطيف، **إدارة المشروعات الإنشائية**،ط01 القاهرة، مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح 1994.

8- طارق أحمد المقداد، **إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات و المواضيع المعاصرة** (إدارة المشاريع)، جميع الحقوق محفوظة©الأكاديمية العربية البريطانية لتعليم العالي، 2011/2010.

9- عبد الحميد أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة** ،دار الفجر للنشر و التوزيع ط01،القاهرة، مصر،2002 .

10- نجم عبود نجم، **مدخل إلى إدارة المشروعات،** الطبعة الأولى الوراق للنشر و التوزيع، جامعة الزيتونة الأردنية، 2013.

11- فيليب سادلر، **الإدارة الإستراتيجية**، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى-القاهرة-2008.

12- نعمة عباس خضير الخفاجي، **الإدارة الإستراتيجية المداخل و المفاهيم و العمليات**، الطبعة الأولى 2004، الطبعة الثانية 2010، عمان ،دار الثقافة للنشر و التوزيع.

13- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة.

-الأطروحات و الرسائل:

-رسائل دكتورة:

1- لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** ،أطروحة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

2- يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3- لزهر عابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2013/2012.

مذكرة ماجستر و ماستر:

1-مسعداوي يوسف، **التجارب الدولية في مجال تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،جامعة البليدة

2-بن بوزيد شهرزاد،**دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** (دراسة حالة الشركات ذات م.م.للخدمات العامة و التجارة أل دوداح، رسالة ماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

3- عثمان لخلف، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

4- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008-2011.

5- غزرولي إيمان، **البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة،** دراسة حالة المؤسسة K-plast سطيف، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 2010/2009. 6- روينة محمد صالح، **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

7-شعيب اتشي، **واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** مذكرة ماجستر،(غير منشورة)، جامعة الجزائر2008.

8- مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو14000/9000،** مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة سطيف سنة ،2010.

9-برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستر،في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

10-سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقعه،وأهميته**، و شروط تطبيقه (حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة) مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، جامعة المسيلة2006/2005.

11- رابح حميدة، **استراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة** (دراسة مقارنة بين تجربة الجزائرية و التجربة الصينية) ،مذكرة ماجستر في علوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010-2011.

12-عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة-نموذج بنك البركة**-رسالة ماجستر (غير منشورة)جامعة الجزائر، ماي 2010.

13-عمران عبد الحكيم،**إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2007.

14-عثماني عياشة، **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،(دراسة حالة شركة ستيفس للمشروبات،** مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2010-2011.

15-بن شيخ عبد الرحمن، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد**(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2009/2008.

16-صلاح الدين سردوك، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني** (دراسة إحصائية 2002-2012)مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2013.

17-حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011.

18-عبد الله بلوناس، **دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**(دراسة حالة الجزائر، فرنسا) مذكرة ماجستر، جامعة بومرداس.

19-محرز عبد القادر، **أدوات مراقبة التسيير لقيادة إستراتيجية المؤسسة-لوحة القيادة المتوازنة و نظام الموازنات التقديرية،** دراسة حالة الجزائرية للمنتجات الرذاذية aldarمذكرة ماجستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2011/2010.

20-لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستر في القانون،فرع، قانون التنمية الوطنية،جامعة تيزي وزو 2012.

21-شادلي شوقي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**(حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية الجزائر)، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2008/2007.

22-المكي الدراجي، **جديدي روضة، التمويل الإسلامي و دوره في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ورق بحثية، جامعة الوادي.

-المجلات:

1- محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث العدد09، جامعة ورقلة2011.

2- أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر آفاق و قيود**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس.

3- سروار هوبوم، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية،تجربة اليونيدو**،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

4- عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،مجلة الباحث جامعة ورقلة ، العدد07 ،سنة ،2009.

5- شوقي جبار، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة التنظيم و العمل، العدد 05، جامعة أم البواقي.

6- سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة تقيمية لبرنامج ميدا** مجلة العدد 09، جامعة ورقلة،2011.

7-مصطفى بلحاكم، **مجلة إستراتيجية التنمية**، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية-العدد7-جامعة مستغانم، جويلية 2014.

-الملتقيات و المؤتمرات العلمية:

1- بن موسى بشير، **إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كآلية لدعم التنمية المستدامة على مستوى التشغيل و البيئة**، ملتقى وطني حول:واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،يومي 05-06 ماي 2013 جامعة الوادي.

2- كتوش عاشور، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، ملتقى الدولي يومي 17-18 أفريل، سنة 2006.

3- بوبكر نعرورة، و آخرون، **المشاكل و الصعوبات التي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني بعنوان:واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يوم 05-2013/05/06.

4- ناصر سلمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة ورقلة، 2007.

5- سلمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول الاقتصاد الإسلامي**، الواقع و الرهانات المستقبل غرداية يوم 23-24 فيفري 2011.

6- لؤي محمد زكي رضوان، **المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوي نـــــــــدوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة، جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004.

7- بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،متطلبات التكييف وآليات التأهيل**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف يومي17-18 2006.

8- سلمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول:تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية الاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة ،يومي 28-29 أكتوبر 2014.

9- عماري جمعي، **التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسة الإستراتيجية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،2011.

-التقارير و المداخلات:

1-منظمة العمل العربية، **ورقة عمل، حول دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة** المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 09-2009/10/21.

2- عبد اللاوي مفيد، جميلة الحوزي، ناجية صالحي، **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مداخلة حول الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وواقعها في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي،2013.

3- ورقة عمل لتنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية، للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة2009.

4- يوسف القرشي، سليمة غدير،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برنامج edpme** مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول روح المقاولة و التنمية المستدامة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،17-18أفريل 2007.

5- قدي عبد المجيد،دادن عبد الوهاب، **سياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات**، بمداخلة:محاولة تقييم برنامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة.

6- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، **واقع و أفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، عنوان المداخلة: واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05-06-ماي 2013.

7-الأخضر بن عمر، على باللموسي، **واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مداخلة حول معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها يومي 5-6 ماي2013، جامعة الوادي.

-الجرائد و المواد:

1- الجريدة الرسمية –العدد77-سنة 2001 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، انجازات عظيمة و تاريخية منذ 11 سنة من الحكم، 17 أفريل 2010.

3- المادة 12 من قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18.

-المراجع بالغة الفرنسية:

-ben abad el taibfarhat(économie contemporaine) revue académique, Semestrielle, éditéeb par l'institut des sciènes économiques et des sciences de gestion – khemis miliana –Algérie

N° 08 octobre 2010.

-Société à responsabilité limitée.

-XAVIER. GREFFE : Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984.

-Organisation de coopération et de développement économique, » PARIS 2000. perspectives de l'OCDE sur les PME «

-Gerry Johnson ,havan scholes stratégique pupli-union,paris2000.

- Maryse Salles, Stratégies des PME et I intelligence Economique

(Ed,Paris:Economica,2003).

.